محاضرة

صحيح البخاري قراءة في التاريخ والنقد

لفضيلة الشيخ

عبد السلام الشويعر

بسم الله الرحمن الرحيم

السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أسعد الله ضُحاكم بالخيرات والمَسَرَّات، ومرحبًا بكم في دارة العرب مجلس الشَّيخ حَمَد الجاسر رَحِمه الله رحمةً واسعة.

نلتقيكم ضُحى هذا السَّبت الثَّامن عشر من شهر جُمادى الآخرة، الواقع في الثَّالث والعشرين من شهر فبراير الجاري من العام تسعة عشر بعد الألفين.

في موضوعٍ طَرَحه فضيلة الأستاذ الدُّكتور عبد السَّلام الشّويعر، وهو «صحيح البخاري» قراءةٌ في التَّاريخ والنَّقد.

ولعلَّنا قبل أَنْ نشرعَ في محاضرتنا أَنْ نُرَحِّب كذلك بأخينا لي شي جيون من الصِّين، وَسَمَ اسمه بـ (لطيف)، هو دَارِس دُكتوراه، يُجري بَحْثه الدُّكتوراه الآن حول الثَّقافة في المملكة العربِيَّة السُّعودية.

وقد تَكَوَّن لُغويًا بدراسته الفُصحى في الصِّين، وهو كذلك الآن يسعى إلى إدراك اللَّهجة السُّعودية ليَتَسَنَّى له التَّواصل الاجتماعي مع إبقائه على لسانه فصيحًا من لوثة هذه العامية، غير أَنَّه لا مناص منها ليُدرك الحياة الاجتماعية، ومن ثَمَّ يُدرِك السِّياقات الثَّقافية الفَاعلة في المملكة العربِيَّة السُّعودية، فمرحبًا به بدارة العرب.

ومَقدمه يوازي ما اعتزمه سُمو ولي العهد في الأسبوع المُنصرم من زيارة لعِدَّة دُول كان للصِّين نصيبٌ أَوْفَى من تلك الزِّيارة المَيمونة، نُجَدِّد التَّرحيب به.

كما أَنَّنا نخلص نجيًّا إلى أَنْ نُحيي ونُرَحِّب مُحاضرنا الكريم الأستاذ الدُّكتور عبد السَّلام الشُّويعر الذي أَفْضَل علينا بمثل هذه المحاضرة، وليست محاضرته عَنَّا ببعيد؛

حيث ما زال ما طَرَحه العام المُنصرم شهر رمضان المبارك في مُحاضرته [الفاضل والأفضل]؛ التي كان فيها دقيق نَظَر.

وَلَعَلَّ هذه المحاضرة تَشْفعها، ومحاضرات أُخرى -بِحَوْل الله تعالى- قابل الأَيَّام في هذا الصَّدد.

لا أُبَدِّد الوقت ولا أُسرفه؛ فطلبة العِلم بأحوج ما يكونون إلى إدراك ما لدى شيخنا من عِلْمٍ جَمٍّ في هذا الجانب.

ولَعَلِّي أقف هُنيهةً فقط إلى أَنَّ الموضوعات البِكر يكثر رُوَّادها إذا ما أدركوها، ولكنَّ الموضوع الخصيب الذي أُشْبع بَحْثًا أَنَّى يجد الإنسان سبيلًا إليه؟ وأي زاويةٍ ينظر إليها؟ ولا يكون ذلك أو يَتَأَتَّى إلَّا من عالِمٍ مُدَقِّقٍ مُحَقِّقٍ يُدرِك الجديد والطَّريف فيما هو مَطْروق ومعروف.

فـ «صحيح البخاري» أَصَحُّ دستورٍ بعد كتاب الله، صَحَّت به هذه الأُمَّة، ومع ذلك يريد شيخنا الكريم أَنْ يتناوله من زاويتين: من زاويةٍ تاريخِيَّة، ومن زاويةٍ أخرى؛ قراءة نَقْدية.

فنسأل الله تعالى أَنْ يُبارك له في عِلْمه وأَنْ يجزيه عَنَّا خير الجزاء وأَوْفاه.

إليك أُستاذي الكريم اللَّاقط في غضون ثلاثين إلى خمس وأربعين دقيقة، ونحن ضيوف على مائدتك إذا استزدت.

كما أَنَّنا نُشير إلى ما نُشير إليه دائمًا أبدًا بأَنَّ المُداخلات مُتاحةٌ عَقب كُلِّ محاضرة بمقدار دقيقتين إلى ثلاث إِنْ كانت شَفهية، كما أَنَّنا نُرَحِّب باستقبال الأسئلة المكتوبة.

فشَكَر الله لكم إصغاءكم مُقَدَّمًا، وشَكَر الله لمُحاضرنا القديم سَلَفًا كذلك ما يُفضِل به علينا.

الدكتور/ عبد السَّلام الشويعر.

شُكرًا.

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

الحمد لله حَمْدًا كثيرًا طَيِّبًا مُباركًا كما يحب رَبُّنا ويرضى، وأشهد أَلَّا إله إِلَّا الله، وأشهد أَنَّ محمدًا عبد الله ورسوله صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه، وسَلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

ثُمَّ أَمَّا بعد:

أشكر للإخوة جميعًا الحاضرين والقائمين؛ لإتاحة الفُرصة لي في هذا المجلس العامر في هذا الضُّحى المبارك؛ لنتَكَلَّم ونتذاكر بعض المسائل المُهِمَّة.

هذه المحاضرة أو هذا اللقاء عنوانه [«صحيح البخاري» قراءةٌ في التَّاريخ والنَّقد].

كما تَفَضَّل أخي وزميلي الدُّكتور/ عبد العزيز: إِنَّ من أصعب الأمور أَنْ تَتَحَدَّث عن شيءٍ قُتِل بَحْثًا.

كما قال عنترة:

هَلْ غَادَرَ الشُّعَراءُ مِن مُتَرَدَّمِ ...

فأغلب المعاني المذكورة هنا إِنَّما هي مذكورة، بل إِنَّ بعض الجُزئيَّات فيها قد أُلِّفَت فيها مؤلَّفات مُفردة.

ولكن الصُّعوبة قد تأتي في الاختصار؛ ذُكِرَ -أظن- أَنَّ تشرشل رئيس وزراء بريطانيا أَنَّه كَتَب مقالةً طويلة، ثُمَّ ذَكَر في آخرها: (اعذرني؛ فليس عندي الوقت الكافي لكي أختصر).

قد يكون اختصار الطَّويل أحيانًا أصعب من الابتداء في كتابة شيءٍ لم يُكتَب فيه قَبْلُ.

هذا الموضوع لأدخل في صُلبه؛ توفيرًا للوقت.

هذا الموضوع: هو قراءة في تاريخ البخاري؛ كيف كُتِب؟ كيف بَدَأ فكرة إيجاد أَوَّله؟ ثُمَّ بعد ذلك مَا يتعلَّق بما بعد البخاري أي بـ «صحيح البخاري»، وبعض المسائل المُتَعَلِّقة بالنَّقد، وكُلُّ شيءٍ مَنقودٌ إذا كان من صُنْع البَشر.

قبل الحديث عن البخاري لا بُدَّ أَنْ نعلم أَنَّ البخاري إِنَّما هو في حديث النَّبي صَلَّٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ؛ ولذا لا بُدَّ عندما نسرد التَّاريخ سَرْدًا على هيئة رؤوس مواضيع ونِقاط عامَّة أَنَّنا نبدأ بالحديث عن سُنَّة النَّبي صَلَّٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في عَهْده صَلَّٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

محمد بَعَثه الله ﷻ نَبيًّا ورسولًا، وأَيَّده من المعجزات والآيات الباهرات ما آمَنَ على مثله مَنْ آمَنَ مِمَّا يَدُلُّ على صِدْقه صلوات الله وسلامه عليه.

ومن أعظم المعجزات التي أُوتيها النَّبي صَلَّٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: هو القرآن العظيم.

فالقرآن مُعجِزٌ بلَفْظه، ومُعجِزٌ بِنَظْمه وترتيبه وسياق آيِه، ومُعجِزٌ بمعناه؛ ولذا لَمَّا عَدُّوا إعجاز القرآن عَدُّوه بهذه الأمور الثَّلاث، وبُنِي على كُلِّ واحد من هذه الثَّلاث مسائل مذكورةٌ في كُتُب أصول الفقه.

هذا الإعجاز في القرآن (في بيانه، ونَظْمه، ومعناه) تَحَدَّى الله ﷻ به فُصحاء العرب وبُلغاءهم أَنْ يأتوا بمثله، أو بِعَشْر سُوَر، أو بسورةٍ؛ فَعَجزوا أَنْ يأتوا بمثله، وأَنَّى لهم ذلك؟!

ولذلك هذا الإعجاز العظيم هو المُعجزة الباقية للنَّبي ﷺ بعد وفاته.

والنَّبي ﷺ لَمَّا أعطاه الله القرآن أعطاه الله ﷻ أَمْرًا آخر هو دونه دَرجة، لكنَّه مثله من جهة الحُكم والدِّلالة، أَلا وهو السُّنَّة.

وقد قال النَّبي ﷺ: «أَلَا وإِنِّي أُوتِيتُ القُرْآنَ وَمِثْلَه مَعه».

وسَمَّى الله ﷻ السُّنَّة وحيًا؛ فقال: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾ [النجم].

وهذه السُّنَّة التي أُوتيها النَّبي ﷺ كان القرآن مليئًا بالأمر باتِّباعها؛ ولذا جاء في القرآن أكثرَ من ثمانمائة وخمسين آية كُلُّها تأمر باتِّباع سُنَّة النَّبي ﷺ، والاهتداء بِهَدْيه، وإطاعة أَمْره، والتزام ما جاء عنه ﷺ؛ كُلُّ ذلك مُتَعَلِّقٌ به.

ولَمَّا كان (ما لا يتم الواجب إِلَّا به فهو واجب) -وهذه من القواعد المُقَرَّرة عقلًا قبل أَنْ تكون مُقَرَّرةً شرعًا- كان نَقْل حديث النَّبي ﷺ وروايته من اللَّازم؛ فجاء الإلزام به في القرآن وفي السُّنَّة.

يقول الله ﷻ: ﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ﴾ [الأحزاب:٣٤]، والمراد بـ(الحِكمة): هي سُنَّة النَّبي ﷺ وكلامه.

والنَّبي ﷺ قال: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَو آية»؛ فَدَلَّ ذلك على أَنَّه يُبَلَّغ عنه ﷺ، وقد حَثَّ بتبليغ السُّنَّة عنه، والأحاديث في ذلك كثيرة لكنِّي سأقتصر.

إذا كان ذلك كذلك وهو تقرير حُجِّية السُّنَّة، وأَنَّ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَر بتبليغها، بل أَمَر الله ﷻ بذلك، وحُجِّية السُّنَّة لم يخالف فيها أحدٌ من المسلمين البَتَّة على شَتَّى طوائفهم وتَعَدُّد فِرَقهم ونِحَلهم كما قَرَّر ذلك عبد الغني عبد الخالق في رسالته «حُجِّيَّة السُّنَّة» قال: (بلا استثناء)، لا تُوجد فِرْقةٌ خَالَفت في حُجِّيَّة السُّنَّة.

سوف أَمُرُّ الآن في العُجالة الباقية في قضية (كيف كان تدوين السُّنَّة وكتابتها ونَقْلها من عهد النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

وسَأُقَسِّم المراحل إلى أربعٍ أو خمس:

أَوَّل مرحلةٍ في عهده صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ونُسَمِّي هذه المرحلة (مرحلة تَلَقِّي الصَّحابة للحديث عن النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ):

فعندما نتحدث عن تلك المرحلة لا أَتَحَدَّث عن كَلِمه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصفاته، وإِنَّما أَتكلَّم عن صِفة التَّلَقِّي من الجيل الأَوَّل النَّاقل للسُّنَّة (وهُم الصَّحابة رضوان الله عليهم).

الصَّحابة في هذه المرحلة كانوا هُم الجيل الأَوَّل الذين أسلموا مع النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفي جميع الأديان يكون دائمًا أصحاب النَّبي وحَوارِّيوه هُم أفضل النَّاس وأقربهم؛ وهذا حَتَّى في الأفكار السِّياسيَّة، والأفكار والنُّظُم الاجتماعية؛ دائمًا يكون المؤسسون (الذين يُسمون بالآباء المُؤسسين) هُم أكثر النَّاس قناعة، وأَشَدُّ النَّاس حماسًا لهذه الفِكْرة، هؤلاء ليسوا مؤسسين وإِنَّما مُصاحبين للنَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإِنَّ هذا الدِّين وَحْيٌ من الله ﷻ.

هؤلاء الصَّحابة رضوان الله عليهم كانوا حريصين أَشَدَّ الحِرْص في تَعَلُّم السُّنَّة ابتداءً وتَحَمُّلها، نحن نتكلم الآن عن التَّحَمُّل.

ولهم في ذلك أمثلة كثيرة جِدًّا؛ أُشير إلى بعضها:

من ذلك: أَنَّهم كانوا حريصين أَشَدَّ الحِرص على الحضور مع النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ حَتَّى إِنَّ بعضهم إذا غاب لحاجته وَكَّل غيره أَنْ يحضر عنه، فيسمع ما قال من النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فينقله إليه؛ كما ثَبَتَ ذلك عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره كان يقول: إذا ذهبت كانت لي نَوْبة ولصاحبي نَوْبة، فإذا كانت نَوبتي أتيت لصاحبي فقلت: ماذا قال النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فيُخبره بما يقول النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

من حِرْصهم أَنَّهم كانوا يُكثرون جِدًّا من سؤال النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وكثرة السُّؤال للنَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لاستخباره وسماع قوله، وسماع أحكامه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وهذا معلوم؛ الأستاذ دائمًا إذا كان أستاذًا وقد رَغِب الطُّلَّاب في عِلْمه فإِنَّهم يُكثِرون من سؤاله، وهذا مُسَلَّم في جميع التَّخصصات سواء كان نَظَرِيًّا أو تطبيقِيًّا.

فالنَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يُسأل سؤالًا كثيرًا، لكن جاء بعد ذلك تأديبٌ للصَّحابة مع النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لكي لا يؤذوه.

فمن ذلك: أَنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ أَمَرهم فترةً من الفترات إذا سألوه أَنْ يُقَدِّموا صَدَقةً (من باب التَّقليل): ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً﴾ [المجادلة:١٢] فأَمَر بتقديم الصَّدقة.

ثُــمَّ نُسِــخَت بعــد ذلــك: في قــول الله ﷻ: ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَٰتٍ﴾ [المجادلة:١٣].

ثُمَّ بعد ذلك سَقَطت، ولكنَّهم استمروا على هذا الأدب بعدم سؤاله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فكـان بعضـهم يفـرح، كما جـاء عـن أنـس: نفـرح إذا جاءنـا الأعرابـي ليسـأل النَّبـي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لنسمع السُّؤال ونعرف الجواب.

من حِرْصهم أيضًا: أنَّهم كانوا يُرسلون لزوجات النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يسألونهن عن دقائق أَمْره: ماذا يفعل في بيته؟ فكانوا يسألونهن في حياة النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن أَمْره الخاص.

ولغير ذلك من الوقائع التي حَدثت؛ لكن أُريد أَنْ أُبَيِّن أمرين:

أَنَّ هـذه المرحلـة (وهـي مرحلـة التَّلَقِّي) اختصـت بخصيصـةٍ واضـحةٍ جِدًّا سـتكون مُؤَثِّرةً فيما بعد؛ وهو أَنَّ النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان في أَوَّل أَمْره ينهى عـن كتابـة الحـديث عنه؛ فقد ثَبَت عنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -كما في «الصَّحيح»- أَنَّه قـال: «لَا تَكْتُبُـوا عَنِّـي، ومَـنْ كَتَبَ عَنِّي غير القُرْآن فَلْيَمْحُه، وحَدِّثوا عَنِّي وَلَا حَرَج» هذا الحديث بِنَصِّه كاملًا.

فكان النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنهى عن الكتابة عنه، وفي الوقت نفسه يأمر بالتَّحديث عنه اعتمادًا على الحِفْظ، واعتمادًا على التَّلَقِّي.

ثُمَّ إِنَّ هـذا النَّهـي منه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نُسِخَ في آخـر حياتـه؛ فقبـل وفاتـه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بنحوٍ من أقل من سَنتين قـال: «اُكتبـوا لأبـي شـاه» فـأَذِنَ بالكتابـة، فَكَتَـبَ لعلـي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كتابًا في العقول (أي في الدِّيَّات)، وكَتَب لعمرو بن حَزْم في صحيفته المشهورة.

وكَتَب الصَّحابة عنه؛ فقد كَتَب أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أحاديث مُتعددة عن النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

هنا جاء العلماء قالوا: لِمَ نَهَى النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عن الكتابة عنه في أَوَّل عُمره، ثُمَّ أَذِن به في آخر حياته؟

قالوا: أَوَّلًا: إِنَّ هذا النَّهي ليس نَهْي تحريم؛ بدليل أَنَّه قد كُتِبَ قبل الإذن العام، **لكن هذا النَّهي كان لفائدتين عامَّتَين:**

الفائدة الأُولى: قالوا: لأَنَّه كان الكُتَّاب قِلَّةً في عهد النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وقد بُعِث النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لأُمَّةٍ أُمِّيَّة الكتابة فيها قليلة.

وكان الذين يكتبون للنَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كانوا يكتبون القرآن له، والوحي الذي يُنزله الله عَزَّوَجَلَّ عليه.

فخشيةً من أن يختلط القرآن بالسُنَّة نَهَى النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عن كتابة السُّنَّة؛ خشيةً من وَهَمٍ قد يقع من الكتاب أو من غيره؛ فلا يبقى في هذه الصُّحف إلَّا القرآن؛ ولذا فإِنَّه لَمَّا تَمَّ نزول القرآن كاملًا وفي آخر حياة النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في حَجَّة الوداع أَذِن عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ بالكتابة عنه الإذن المُطلق.

الفائدة الثَّانية التي جاءت لأجل النَّهي (وهو نَهْي كراهة) قالوا: لكي يُعرَف أَنَّ من خصائص هذا الدِّين وخصائص عِلْم الشَّريعة: أَنَّه إِنَّما يُؤخَذ بالتَّلَقِّي، وإِنَّما يُنقل بالسَّماع.

وهذه الخصيصة من خصائص العِلم الشَّرعي الذي لا يوجد في غيره من العلوم؛ ولذا فقد جاء عن بعض علماء المِلَّة الكبار وهو عبد الله بن المبارك النَّيسابوري قال: الإسناد من الدِّين، فإنْ قيل عن مَنْ؟ بَقِي.

تَمَيَّز العرب بعلوم، وتَمَيَّزت الشَّريعة بعلوم، ومن تَمَيُّز علوم الشَّريعة: الإسناد؛ فلا يوجد عِلْمٌ يُنقَل بالإسناد إِلَّا علوم الشَّريعة (القرآن، والحديث)، ولرُبَّما أَثَّر على غيره فأصبحت بعض الأقوال والكُتب تُروى بالأسانيد، وما الأثبات عَنَّا ببعيد، حَتَّى كُتب اللُّغة للمؤلفين أصبحت تُنقَل بالأسانيد.

قيل غير ذلك، مثلما ذكر الخطيب البغدادي في كتابه «تقييد العِلم»، ولكن نكتفي بهذين السَّببين.

هذه أهم معالم المرحلة الأُولى في السُّنَّة في عَهْد النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

المرحلة الثَّانية:

وهي -إِنَّ صَحَّ التَّعبير- مرحلة الأداء، أو الصَّحابة بعد وفاة النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الصَّحابة نَقَلوا أحاديث النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد وفاته، وقد تَمَيَّزت هذه المرحلة الأُولى بعد وفاة النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بميزات:

أَنَّه لم يكن يُحَدِّث في عهدهم إِلَّا مَنْ أَدْرَك النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويمنعون أَنَّ أحدًا يُحَدِّث عن الرَّسول وليس مِمَّنْ صَحِبه؛ فلم يكن أهل العِلْم والقُرَّاء والمُذَكِّرون إِلَّا أصحاب النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

تَميَّز أولئك القوم بميزات -أَمُرُّ عليها بسرعة-:

أَوَّل هـذه الميـزات: أَنَّهـم كـانوا عـدولًا، وسـبب تعـديلهم -غيـر مسـألة الاسـتقراء لأخبارهم، وغير مسألة السَّبر لأحـوالهم والمصـاحبة لهـم- دَلَّ على عـدالتهم: شـهادة النَّبـي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لهـم بالعدالـة؛ فهـذه العدالـة مُتَعَلِّقـة بعـدم الإخـلال بـالمروءات، وعدم الإخلال بجانب الدِّين.

من ميزات أولئك الأقوام (أعني صحابة رسـول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ): أَنَّـه كـان عنـدهم قُدرة، **هذه القُدرة كَسبوها من جهتين:**

- من جهاتٍ بيئية.
- ومن جهةٍ مُتَعَلِّقة بطبائعهم (وهي قُدرتهم على الحِفظ).

العرب كانت لهم علوم خاصَّة بهم، ومن أَشْهَر ما تَمَيَّز به العرب: قُدرتهم على حِفْظ الأشعار؛ فقد كان العرب قـديمًا ومـا زالـت بقاياهم موجـودة إلـى الآن يتفـاخر أحـدهم بكَثْرة محفوظه، وكَثرة قُدرته على استرداد ما سَمِعه من محفوظات الشِّعر والنَّثر، وكـان لا يَتقَـدَّم في المجـالس بالحـديث إِلَّا كُـل مَـنْ كـان أفصـح لسـانًا وأقـوى بيانًـا وأكثـرَ محفوظًا.

وهذا الحِفظ موجود في العرب، إضافةً لكونها بيئةً تَحُثُّ على هذا الأمر، وبيئةً خاليـةً عن الأشغال التي تُضعِف هـذا الأمر، إِلَّا أَنَّهـا كـذلك بيئةٌ تُقَوِّي من حيـث الجوانـب الجينية -إن صَحَّ التَّعبير- لهذا الطَّبع (وهو طَبْع الحِفظ).

وما زال النَّاس يتعوَّدون الحِفظ إلى وقتنا.

القُدرة القَوِيَّة على الحِفظ أقول: أَنَّها تركيبة موجودة في كثيرٍ من النَّاس بطبـائعهم وجيناتهم، حَتَّى أَنَّه إلى عَهْدٍ قريب حينمـا كُنَّا طُلَّابًا كـان بعض الطُّلَّاب يسمع خُطبة

الجمعة ويحفظها شِبْه كاملة ويسردها لنا، بمقدار رُبع ساعة يسردها كاملة، وهذا الشَّخص بعينه ما زال حَيًّا ولكن انشغل بأمور أخرى ولم يَتَّجِه للدِّراسات العلمية مُطلقًا.

فطبيعة الحِفظ موجودة.

يذكر الوالد: أَنَّه تقريبًا في أوائل فَتْح دار التَّوحيد كان اثنين من الذين يعرفهم وأحدهما ما زال حَيًّا في مَكَّة كانا يتباريان في حِفْظ منهج دار التَّوحيد، فَحَفِظَ أحدهم الكتاب كاملًا، فالثَّاني لكي يغلبه جاء من الغد فحَفِظه بالنُّقَط والفواصل، وهذا الثَّاني ما زال حَيًّا وموجودًا في مَكَّة، والوالد تَحَدَّث عنه، ورُبَّما البعض يعرفه بعينه.

فالقُدرة على الحِفْظ ليست غريبة.

عندما نتكلم عن أُناس استطاعوا أَنْ يحفظوا الكلام من أَوَّل سماعٍ وجوده في الواقع دليلًا، ووجوده أيضًا في العلوم الإنسانية.

هناك مُتلازمة يُسَمُّونها مُتلازمة Hyperthymesia هايبرثيميسيا، هؤلاء الأشخاص المصابون بهذه المُتلازمة يستطيع أن يحفظ كل شيء يَمُرُّ عليه.

وأَنا أَظنُّ بعضًا من أعلام عِلْم الحديث رُبَّما كان مُصابًا بهذه المُتلازمة.

محمد بن شهاب الزُّهري كان يقول: مَررت بالأسواق أَسُدُّ أُذني خشية أن أحفظ كلام النَّاس وسَبَّهم لبعضهم البعض.

فبعض النَّاس يستطيع يحفظ حِفْظًا مُتجاوزًا الحدود الطَّبيعية، وهذا مُثبَت في العلوم الإنسانية مثلما ذكرت لك عن المتلازمة المُقَدَّرة عند علماء النَّفس.

إذًا هذا الأمر..، الذي أريد أن أقوله: أَنَّ قُوَّة الحِفظ كانت موجودةً في ذلك العصر لمُكَوِّنات بيئية، ومُكَوِّنات ثقافية بالتَّقَدُّم على النَّاس، ومُكَوِّن أيضًا ربَّما يكون طبيعي وجيني في بعض الأشخاص.

من ميزات تلك المرحلة أيضًا (وهو ما يُسَمَّى بالرَّقابة الاجتماعية مع الرَّقابة الذَّاتية):

الرَّقابة الذَّاتية: أولئك الأقوام الذين شُهِدَ لهم بالعَدالة كانوا رضي الله عنهم يَتَحَرَّجون أشدَّ التَّحرُّج من الحديث، حَتَّى إن بعضهم -كأنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- إذا حَدَّث بالحديث وقف حَتَّى تَأَكَّد من حديث النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ حَدَّث به، وبعضهم كان يَتَخَوَّف ويقول: لا أُريد أَنْ أُحَدِّث حديثًا كثيرًا.

والرَّقابة الاجتماعية: كان المجتمع مِمَّنْ أدرك النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا حَدَّث أحدهم بحديث غريب أنكروا عليه واستغربوه، كما جاء عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: لا أقبل هذا الحديث الذي لم نسمعه حَتَّى تأتي لي بِمَنْ يشهد معك أَنَّه سَمِع هذا الحديث، فشَهِد جماعة من الأنصار أَنَّهم سمعوا هذا الحديث، وهكذا.

فالمقصود من هذا: من ميزات تلك المرحلة ما يُسَمَّى بـ(الرَّقابة المجتمعة) على مَنْ كان يُحَدِّث من الصَّحابة عن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ومع ذلك فلم يكن كُلُّ أصحاب النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَدِّث، وإِنَّما بعضهم.

فقد حَجَّ مع النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوًا من مائة ألف، الذين رووا الحديث عنه وأكثروا لا يتجاوزون المائة.

وأَمَّا الذين رووا حديثًا أو حديثين فَهُم أكثر من ذلك.

وقد جَمع ابن أبي عاصم كتابًا في الذين لم يرووا إِلَّا حديثًا واحدًا أو حديثين وسَمَّاه «الآحاد والمثاني».

وجَمَع أبو عاصم الموصلي كتابه المشهور في المفاريد الذين لم يرووا إِلَّا حديثًا واحدًا من الصَّحابة رضوان الله عليهم.

هذه هي المرحلة الثَّانية.

ثُمَّ المرحلة الثَّالثة وهي مرحلة التَّابعين أُوجز فيها: الذين جاءوا بعد أصحاب النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

هذه المرحلة تَمَيَّزت في رواية الحديث بميزات:

أَوَّل ميزة ظهرت في تلك المرحلة: وهو البحث عن الأسانيد.

لم تأتِ فكرة الأسانيد إِلَّا في عهد التَّابعين، وقد أَمَر بإيجادها الصَّحابة.

يقول ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: كانوا لا يسألون عن الأسانيد حَتَّى حَدَثت الفِتنة؛ فقالوا: سَمُّوا رِجالكم.

فمن عهد التَّابعين الذين سمعوا الحديث عن النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بدأت فِكرة الأسانيد (فسَمُّوا لنا رِجالكم).

في تلك المرحلة أيضًا وفي آخرها في مرحلة صغار التَّابعين بدَأ الحديث في نَقْد الرِّجال، وبدأ يُتكلَّم (فلان كاملُ العدالة)، و(فلانٌ ناقصها)، و(فلانٌ تامُّ الحِفظ)، و(فلان ناقص الضَّبط)، وهكذا مِمَّا يتعلَّق بهذه الأمور، وما كان الحديث فيها إِلَّا في وقت صغار التَّابعين، وأَمَّا كبار التَّابعين: فلم يكن يَتَّجه للعلم إِلَّا أعيانهم.

من ميزات تلك المرحلة (وهي مرحلة التَّابعين): أَنَّ تلك المرحلة كان فيها نهضة علمية ضخمة جِدًّا، وخصوصًا من غير العرب.

فأغلب الذين نَقَلوا العلم من طبقة التَّابعين ومَنْ بعدهم كُلُّهم ليسوا من العرب، سواء كانوا موالي أو كانوا من غيرهم.

ولذلك جاء أَنَّ عمر بن عبد العزيز قال: (مَنْ أعلم أهل الكوفة؟) قالوا: فلان، (مَن أعلم أهل البصرة؟) قالوا: فلان، (مَنْ أعلم أهل الشَّام؟) قالوا: فلان، (مَنْ أعلم أهل مصر؟) قالوا: فلان، (مَنْ أعلم أهل العراق؟) قالوا: فلان، (مَنْ أعلم أهل مَكَّة؟) قالوا: فلان؛ قال: وكُلُّهم ليسوا من العرب! وهذه ميزة، وهي قضية (تَلاقُح الثَّقافات).

وغالبًا ما يكون الشَّخص عندما لا يكون قد اندَمج بِكُلِّيَّته مع مجتمعٍ فإِنَّه يحرص على أَنْ يَتَميَّز؛ فأصبحوا الذين يروون الحديث والنَّهضة التي حدثت من غير العرب في نَقْل حديث النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من عهد صغار التَّابعين كبيرة جِدًّا، فبدءوا ينقلونه ويُكثرون من نَقْله في تلك المرحلة بمعايير كثيرة، قد أُشير لبعضها في المرحلة التي بعدها.

من آخر ما يَتَمَيَّز به هذه المرحلة (وهي مرحلة التَّابعين): أَنَّ في عهدهم بدأت كتابة حديث النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبكثرة، فكثيرٌ من التَّابعين بدأ يكتب.

فعلى سبيل المثال، أضرب بعضًا من الأمثلة:

أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان له صاحبٌ اسمه (هَمَّام بن مُنَبِّه)؛ هَمَّام بن مُنَبِّه جَمَعَ صحيفةً في الأحاديث التي سَمِعها من أبي هريرة عن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأغلب هذه الصَّحيفة في البخاري، وسنتكلم عنها بعد قليل.

عمرو بن شُعيب رَوى عن أبيه عن جَدِّه عبد الله بن عمرو بن العاص صحيفةً سَمِعها من النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يكن عمرو هو الذي كَتَبها، وإِنَّما نَقَلها عن أبيه وعن جَدِّه.

فأبوه الذي رواها عن جَدِّه، هذه الصَّحيفة مَروِيَّة عن النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهي مُدَوَّنة.

عمر بن عبد العزيز أَمَر أَبا بكر بن عمرو بن حَزْم أَنْ يُؤَلِّف أَوَّل كتابًا في الحديث، ولذلك من تلك المرحلة بدأ تدوين الكُتب لكنَّه كان تدوينًا بدائيًّا –إِنْ صَحَّ التَّعبير– بمجرد سَرد الأحاديث سَرْدًا، ولم يكن فيها تبويب، ولم يكن فيها تصنيف موضوعي، ولا تصنيف مسانيد، وإِنَّما بحسب ما رُويت؛ فأصبحت مُدَوَّنة.

الطَّبقة الرَّابعة، أو المرحلة الرَّابعة: وهي مرحلة تابعي التَّابعين:

هؤلاء مشوا على نَهْج الذين قبلهم تمامًا، وإِنْ كان قد تَطَوَّر بكثرة الأمصار وتَنَوعِّها، لكنَّها تتميَّز بثلاث ميزات سريعة جِدًّا:

أَوَّل هذه الميزات: أَنَّ تلك المرحلة تَمَيَّزت بالاستقرار السِّياسي والتَّفَرُّغ للعِلم.

فأصبح تابعو التَّابعين أَغلبهم مُتَفَرِّغًا للعلم، لا شُغْل له إِلَّا نَقْل الحديث وروايته.

هذه المرحلة تَميَّزت أيضًا بأَنَّها كَثُر فيها التَّأليف جِدًّا، أصبح التَّأليف ظاهرة.

فعلى سبيل المثال: طبقة تابعي التَّابعين مالك بن أنس؛ فمالك بن أنس يروي عن نافع عن ابن عمر؛ فهو من تابعي التَّابعين.

فأَلَّف كتابه الذي ما زال مَروِيًّا وهو كتاب «المُوَطَّأ».

عبد الرَّزاق بن هَمَّام الصَّنعاني كذلك أَلَّف كتابه الضَّخم جِدًّا الذي طُبِعَ بعضه في اثني عشر مُجَلَّدًا، وكان من تابعي التَّابعين؛ فليس بينه وبين النَّبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إِلَّا اثنان.

عبد الله بن وهب المصري أيضًا له ثُنائيَّات، فهو من طبقة تابعي التَّابعين.

ابن الماجشون له مُوَطَّأ كذلك.

فكانوا يُسَمُّون مُسَمَّى (المُوَطَّأ) أي يُسَهِّل العلم؛ لأَنَّ الصُّحف قديمًا كانت تُسَمَّى الصُّحف الحديثِيَّة كانت غير مُرَتَّبة فَوَطَّؤوها (أي رَتَّبوها).

تأليفهم في هذه المرحلة عِيب عليه أمران:

الأمر الأَوَّل: أَنَّهم لم تنضج عندهم فكرة التَّأليف، فعلى سبيل المثال: الإمام مالك كان يُعيد تأليف كتابه أكثر من مَرَّة، كُل مَرَّة يُقَدِّم ويُؤَخِّر، يُقَدِّم ويُؤخِّر، ويُعيد التَّأليف؛ لأَنَّ الفكرة لم تنضج في طريقة تبويب الأبواب وتصنيف الأبواب، وما الذي يُقَدَّم على بعض، وما الذي يُؤخَّر.

ولذلك في الرَّوايات: كانوا يُحَدِّثُ في كُلِّ سَنة مرتين بالموطَّأ وربما أكثر، وفي كل رواية يَتَغير تقديم حديث ويُؤخِّر، ويزيد حديثًا ويُنقِص.

ومعلوم أَنَّ الرِّوايات تختلف بناءً على السَّماع.

وما زال يُسمِع كتابه إلى أَنْ مات؛ حَتَّى قيل: إِنَّه سَمعه منه وحَدَّث به ربما مائة مَرَّة، يُعيد نَفْس كتابه أكثر من مَرَّة.

من العيوب في تلك المرحلة (وصُحِّح هذا العيب فيما بعد) أَنَّهم كانوا يدمجون أحاديث النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بآثار التَّابعين، مثلما فَعل الموطأ، ومثلما فعل عبد الرَّزاق.

ولذلك؛ أحمد قال: يجب أَنْ يكون التَّأليف في الأحاديث مُفردًا عن آثار الصَّحابة والتَّابعين، وهو ما حَدَث في المرحلة التي بعدها.

المرحلة الأخيرة وهي التي سنقف عندها: وهي المرحلة الخامسة التي فيها البخاري:

وهُم مَنْ أدركوا تابعي التَّابعين؛ الذين يسميهم علماء الحديث: (الذي له ثلاثيات).

إذا قالوا: (فلان له ثلاثيات) يعني أَنَّه أَدْرَك تابعي التَّابعين.

فأحمد له ثلاثيات ضخمة جِدًّا.

البخاري له ثلاثيات معدودة ومجموعة في «الصَّحيح» وفي غيره.

هؤلاء من طبقة تابعي التَّابعين.

ماذا فَعَل هؤلاء؟

هؤلاء تَمَيَّزوا بميزات في تآليفهم: أَنَّ في وقتهم ازدهر التَّأليف ازدهارًا كبيرًا جِدًّا، وبدءوا يَتَفَنُّون في طُرق التَّأليف: إِمَّا على هيئة مسانيد، أو على هيئة سُنن، سُمِّيت سُنن في وقتهم بمعنى أَنَّها مُبَوَّبة على التَّبويب الفقهي، وإِمَّا على أحاديث مُتَعَلِّقة بموضوعٍ واحد.

فبدءوا يتَفَنُّون في تأليف الأحاديث.

أيضًا بدءوا يَتَفَنَّون في سياق الأسانيد؛ فبدأ بعضهم يُغْرِبِ على بعض في العلوم.

وبعضهم يُمَيِّز على غيره في قضية تَعَدُّد الأسانيد.

وبعضهم يأتي حَتَّى بالأسانيد الغريبة باتِّحاد البلد، وبدءوا يَتَفَنُّون في الأسانيد؛ لكثرة الأسانيد المَروِيَّة.

في هذه المرحلة –باختصار– جُمِعَت أهم الأحاديث، ومُجمل الأحاديث التي عليها الاعتماد.

وكان مُجمل الأحاديث هي التي جَمَعها العلماء، وكانت في سِتَّة كُتب:

- البخاري جَمَع كتابًا.
- ومسلم جَمَع كتابًا.
- وأبو داود جَمَع كتابًا.
- والتِّرمذي جَمَع كتابًا.
- والنَّسائي جَمَع كتابًا.
- وابن ماجه جَمَع كتابًا.

وهؤلاء أغلبهم في بُلدان مُتعدِّدة.

فالبخاري بُخارِيٌّ في بلاد بُخارستان.

ومسلم نيسابوري من نيسابور.

والترمذي من تِرمِذ.

والنَّسائي من نَسأ.

وابن ماجه من قزوين.

وأبو داود من سجستان.

فَهُم من بُلدان مُتَشَتِّتة.

هذه الكُتب السِّتَّة كل واحد أراد أَنْ يقول: (أجمع الأحاديث التي عليها العُمدة في الأحكام)، وإِنْ كان شَرْط كُلِّ واحدٍ مختلف.

بعد ذلك قال العلماء: لا يكاد يخرج من هذه السِّتَّة حديثٌ عليه اعتمادٌ إِلَّا ما نَدَر، وهو موجودٌ في غيره من الكُتب.

سأختم حديثي -وهو الجزء الأهم- بعد ذِكْر هذا السَّرد التَّاريخي في قضية تأليف الأحاديث سأتوسع في قضية البخاري ما الذي فَعَله.

البخاري يُعتبر رجلًا من رجال هذه المرحلة الخامسة، وهي مرحلة مَنْ أَدرَك تابعي التَّابعين، وفي وقت الازدهار في التَّصنيف والتَّأليف.

ما الذي فَعَله البخاري في هذا الكتاب الذي سَمَّاه «الجامع»، ثُمَّ سَمَّاه مَنْ بعده بـ «صحيح البخاري»، هو سَمَّاه بِاسْم «الجامع».

البخاري فَعَل في هذا الكتاب أمورًا؛ منها:

أَوَّل هذه الأمور: أَنَّ البخاري جَمَع الحديث المُتَفَرِّق، الأحاديث كانت متفرقةً في الصُّحف، وبعضها مَرويٌّ من غير تدوينٍ في الصُّحف؛ فجَمَعَ الأحاديث من هذه الكُتب.

أنا أُمَثِّل لطُلابي في الجامعة وأقول مثاله مثال كتاب كُنَّا ندرسه في المرحلة الابتدائية وهو كتاب المُطالعة، كتاب المُطالعة في المرحلة الابتدائية.

الكتاب المُقرَّر كان من تأليف طاهر زَمخشري، وطاهر زَمخشري لم يكتب فيه صفحةً، وإِنَّما جَمَع مقالاتٍ لِكُتَّاب وأُدباء معاصرين وقُدماء؛ هذا الذي فعله البخاري.

إِنَّما جَمَع أحاديث في كُتب ومرويات، فقط بَوَّبها ورَتَّبها، ولم يكن له إِلَّا أسماء الأبواب.

هذا التَّبويب والتَّرتيب منه كان يقول: ما عقدتُ ترجمةً (التي تُسمَّى بابًا) إِلَّا وصلَّيت ركعتين، واستخرتُ الله ﷻ فيها.

إذًا الذي فَعَله: الأمر الأَوَّل: أَنَّه جَمَعَ المُتَفَرِّق ولم يأتِ بشيءٍ جديدٍ من عنده.

الأمر الثَّاني: أَنَّه اختار من هذا المُتَفَرِّق ما كان صحيحًا، ولم يشترط جَمْع كُلِّ الصَّحيح.

ومسلم نَصَّ على أَنَّه لم يجمع كُلَّ الصَّحيح.

وأَمَّا هو فقد صَحَّح في غير الصَّحيح أحاديث أُخَر.

فلم يشترط أَنْ يجمع كل الصَّحيح، وإِنَّما يجمع أحاديثًا صحيحةً فقط، دون ما عداها.

من ميزة البخاري الذي فعله: أَنَّه إذا كان الحديث مَروِيًّا بالمعنى فإِنَّه ينتقي من ألفاظ الحديث ما كان أَدَلَّ على المعنى المُراد.

من ميزته التي فَعَلها البخاري في كتابه: أَنَّه لم يكن كتابه باجتهادٍ فرديٍّ منه فحسب، بل قد يَصدق عليه أَنَّه يقول: (كان يُشاور في كثيرٍ من الأحاديث كثيرًا من أشياخه)؛ فكان فيه نَوع عمل ومشاورة واستعانة.

مع ما ذكرتُ لكم أَنَّه كان يُطيل في الصَّلاة لله ﷻ فقد جَلَسَ في تأليف هذا الكتاب سِتَّة عشر سنة، وأخرجه ثلاث مَرَّات: الإخراج الأَوَّل، ثُمَّ الإخراج الثَّاني، ثُمَّ الإخراج الثَّالث.

والفروقات بين الإخراجات الثَّلاث قليلة جِدًّا، وهي مجموعة، ولا فروقات بينها، رُبَّما زاد حديثًا أو قَدَّم حديثًا على آخر، أو بَوَّب وقد كان في النُّسخة التي قبلها لم يُبَوِّب، أو ألغى أحاديث، والأحاديث التي ألغاها حديث أو حديثين فقط.

هذه باختصار طريقة البخاري: ما الذي أَلَّفه.

ما الذي حَدَثَ بعد البخاري؟

الذي حَدَث بعد البخاري عدد من الأمور:

أَنَّ النَّاس أصبحوا يتفاخرون بهذا الكتاب ويُكثرون من نَسخه، وفي وقتنا هذا جَمَع بعض الباحثين نحوًا من خمسة آلاف نسخة لـ «صحيح البخاري» على سبيل التَّحديد الأقل، فانتشرت هذه النُّسخ انتشارًا كثيرًا جِدًّا.

هذا الكتاب شُرِح بعده شروحات كثيرة جِدًّا، بعض الباحثين عَدَّ الشُّروحات التي وصلنا أسماؤها لـ «صحيح البخاري» فجاوزت أربعمائة شَرْح.

من عجائب العناية بهذا الكتاب: إيجاد فَن في عِلْم الحديث يُسَمَّى (فَنُّ المُستخرجات).

البُجَيري له «المُستخرج على البخاري».

أبو نُعيم له مُستخرَج.

الإسماعيلي له مُستخرَج.

وكثيرٌ أَلَّفوا مُستخرجات.

ما هو المُستخرَج؟

أَنْ يأتي العالِم الذي أدرَكَ البخاري من طبقة تلاميذه أو بعده بطبقة، ثُمَّ يأتي لِكُلِّ حديثٍ في البخاري -ومثله فعلوا في مسلم، ومثله فعلوا في الترمذي- فيأتي لِكُلِّ حديثٍ من أحاديث البخاري ويرويها بأسانيده هو، لا بأسانيد البخاري.

هذا الفِعل في المُستخرَج يفيد فوائد؛ منها ما سأذكره لكم بعد قليل: أَنَّ أسانيد البخاري وُجِدَ لها أسانيد أخرى لِكُلِّ حديثٍ من هذه الأحاديث بأسانيد المُستخرجين، فَأَخْرَج أسانيد أخرى تتَّفق مع البخاري في الصَّحابي أو مَنْ دونه فيكون قد وَصَل فيه العُلو كذلك.

مِمَّا فُعِل بهذا الصَّحيح أَنَّهم أصبحوا يقرءونه، يُقرَأ وبكثرة، بل كان في المسجد الحرام تُجعَل أوقافًا لقراءة «صحيح البخاري» من عَهْد أبي ذَرٍّ الهروي، وهو من أَشْهر رُواة البخاري الذي سَكَنَ مَكَّة واستقَرَّ بها في القرن الخامس الهجري.

قَلَّ ما يَمُر في بلد لا يكون أَوَّل ما يتعلمونه البخاري.

مِمَّا حَدَث فيه ما يتعلَّق بتجريد الأسانيد، الاختصارات ونحو ذلك.

من الجهود التي قامت على البخاري: ما يُسَمَّى بـ (التَّتَبُّع)؛ بمعنى أَنَّ بعضًا من علماء الحديث كـ أبي الفضل بن الشَّهيد، والجَيَّاني، والدَّارقطني المُتَوفَّى سنة ثلاثمائة وخمسة وثمانين، قرءوا البخاري قراءةً نَقْدِيَّة لأسانيده.

فقالوا: إِنَّك في هذا الكتاب لَمَّا أوردتَ هذه الأحاديث فإِنَّنا نَتَتَبَّع عليك ونُلزمك؛ فألزموه بأحاديث هي على شَرْطه ولم يُخَرِّجها.

معنى (الإلزام): أَنَّ هناك أحاديث بإسنادك أَيُّها البخاري ولم تُخَرِّجها.

هذه الإلزامات أَلَّف فيها الدَّارقطني كتابًا سَمَّاه «الإلزام»، وأَلَّف بعد ذلك أبو عبد الله الحاكم الكتاب المشهور بـ «المُستدرك».

وأغلب الإلزامات –ولا أقول: كُلُّ الإلزامات– فيها نَظَر.

فَقَلَّ ما يكون على شَرْط الشَّيخين أو على شَرْط البخاري ولو لم يكن قد خَرَّجه، لكن يوجد لكنَّه قليل.

وهذه ليست مُهِمَّة؛ لأَنَّ البخاري يقول: لم أُرِد استيعاب كُلَّ الصَّحيح، وإِنَّما أوردتُ بعض الصَّحيح، وهذه لا حَرَج فيها ولا ضَيْر.

أَلَّفوا ما يُسَمَّى بالتَّتَبُّع بمعنى (النَّقد)؛ فقالوا: إِنَّ الحديث الفلاني مَنقود، والحديث الفلاني منقود.

والذين أَلَّفوا في النَّقد ثلاثة: النَّقد الحديث؛ ذكرت أسماءهم، وكُتبهم مطبوعة وموجودة.

وقد لَخَّص هذه الكُتب الثَّلاثة: النَّووي في سطرين؛ فقال: وما ذَكَره هؤلاء الثَّلاثة فإِنَّها مَبنِيَّةٌ على أمرين؛ كُلُّها نَقْدٌ للأسانيد، وليست نَقْدًا للمتون، وكُلُّها نَقْدٌ بناء على اختلاف المدارس في قبول رواية فلان عن فلان، وغيره يُثبت تلك الرِّواية، وقد ينفيها شخص.

ثُمَّ قال النَّووي: والأَعَمُّ عند علماء الحديث: هي تصويب طريقة البخاري في عدم صِحَّة التَّتَبُّع الذي أورده هؤلاء عليه.

ذَكَر ذلك: النَّوَوي في كتابه «ما تَمَسُّ إليه الحاجة».

هذا ما يتعلَّق في مسألة التَّتَبُّع والنَّقْد لبعض الأحاديث التي وردت، ومع ذلك فلو وُجِدَت هذه النُّقود وقُبلَت فغالبها متجهة إلى الأسانيد.

ينبني على ذلك جزئيتان، ثُمَّ أُجيب عن تساؤلٍ أختم بها حديثي:

هذه الكثرة في النُّسَخ، هذه الكثرة في القراءة، هذه الكثرة في الشُّروحات، أيضًا هذه الكثرة في السَّماع للحديث وما زال مُتَّصل الإسناد إلى عهدنا الآن نروي الأحاديث مُسندةً إلى النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هذه جعلت أحاديث البخاري يجزم العلماء جميعًا ومثلها الكُتب السِّتَّة الباقية وغيرها من الكُتب المُدَوَّنة: أَنَّه قد وصلت إلى مرحلة التَّواتُر بعد مُؤلِّفيها.

فقد تواتَر عند النَّاس جميعًا، ولا قَدْحَ أَنَّ هذا الكتاب أُلِّفَ بهذه الصِّيغة؛ فيُسَمَّى متواتر.

إذًا هو مُتواتر في النَّقل عن مُؤلِّفه.

وعندما أقول: (إِنَّه متواتر) لكي أُورِد قاعدةً مُقَرَّرةً عند علماء الكلام: (أَنَّ ما كان متواترًا لا يحتاج إلى إسناد) ومع ذلك وُجِدَ الإسناد.

أضرب مثالًا منطقِيًّا: لو أَنْ شخصًا قال: (دَخَل علينا هنا عشرات؛ فقالوا: إِنَّ المكان الذي بجانبنا قد شَبَّ فيه حريق) فانتقال هذا الخَبر بالتَّواتُر لا يحتاج إلى إسناد، لا أقول لكل واحد: مَنْ أخبرك عن من أَنَّ المكان الفلاني فيه حريق، أو أَنَّ فلانًا من الأعيان قد مات؟

فالتَّواتُر دائمًا قاعدة عقلِيَّة لا تحتاج إلى إسناد، وإِلَّا لقُلنا: إِنَّ أغلب هذه الكُتب لا بُدَّ لها من إسناد.

أدبيات شكسبير أين هي؟.. لا إسناد لها، ولكن التَّواتُر أَنَّه قد أَلَّفها، وهكذا.

فالمقصود: أَنَّ كُلَّ ما كان متواترًا في نسبته إلى صاحبه فلا يحتاج إلى إسناد فكذلك قد تواترت إليه.

الأمر الثَّاني: أَنَّ مع قولنا بالتَّواتر: أَنَّه قد أجمع علماء الفَنِّ بصِحَّته، لم يُنقَد إِلَّا حَرْفٌ أو حرفان أو ثلاثة، أو تُعَدُّ عَدًّا التي ذكرت (أسماء الكُتب التي تَتَبَّعتها)، وإِنْ كان هناك مدارس في قبول هذا النَّقد وغيره.

أُجيب عن تساؤلٍ أخير –قبل أَنْ أَخْتم-: لو أَنَّ البخاري لم يُؤلِّف هذا «الصَّحيح» ماذا يحدث؟

وأستطيع أَنْ أصيغ هذا السُّؤال بطريقة أخرى؛ أقول: لو أَنَّ هذا «الصَّحيح» أو هذا الكتاب عُدِم ما الذي يحدث؟

الذي يحدث أَنَّ كُلَّ حديثٍ في هذا الكتاب مُدَوَّنٌ في عشرات، وأكثر الأحاديث مُدَوَّنٌ في مئات الكُتب التي أُلِّفت قبله.

ولذلك أستطيع أَنْ أُعطيك لكلِّ حديثٍ في البخاري أسانيد مُتَّصلة بزماننا إلى مُؤلِّفيها، وبكُتب متواترة عن مؤلِّفيها أو وِجادة؛ فكُلُّ حديثٍ يمكن أَنْ يوجد في غيره.

إذًا هذا الأمر الأَوَّل؛ فالحديث موجود في غير البخاري ولو لم يُؤلِّفه –ولا شك-، وإِنَّما عندما نقول: (رواه البخاري) بدل من أَنْ نقول لك الإسناد الطَّويل وأذكر لك أسماء غريبةً من المُؤلِّفين الذين لا يعرفهم إِلَّا المُتخصصين فقط، وبدلًا من أَنْ أقول لك: إِنَّ هذا الحديث إسناده صحيح وليس من الأحاديث التي تُكُلِّم في إسنادها؛ فبعد هذه الأمور كُلِّها أختصرها لك فأقول: (رواه البخاري).

مثلما أقول لك: إِنَّ هذا الشَّيء الفلاني مَرَّ على جهة التَّدقيق الفُلانية، ثُمَّ دَقَّقته في الشُّروط النَّظامية، وأجاز الشُّروط النِّظامية.

هو بمثابة التَّدقيق في هذا الجانب.

الأَمْر الثَّالث الذي أُريد أَنْ أُنَبِّه له فيما لو رُفِع البخاري: أَنَّ السُّنَّة محفوظة بحِفْظ الله ﷻ.

والعجيب: أَنَّ الله ﷻ كما حَفِظ القرآن حَفِظ السُّنَّة، «أَلَا وإِنِّي أُوتِيت القُرْآن ومِثْله مَعه»، ولن أتكلم عن حِفْظ القرآن فالحديث فيه مُسَلَّم للجميع، والإعجاز فيه غريب، لكن سأتكلم عن حِفْظ السُّنَّة.

حِفْظ السُّنَّة أَمْرها عجيب جِدًّا، وقد جَعَل الله ﷻ لحِفْظ السُّنَّة رجالًا؛ لكي يستعمل هؤلاء الرِّجال في طاعته ﷻ، كما قال النَّبي ﷺ، مَنْ يرد الله به خيرًا يستعمله في طاعته.

فالله ﷻ يُسَخِّر أقوامًا، هؤلاء الأقوام مُسَخَّرون لخدمة السُّنَّة ولخدمة القرآن لِأَمرٍ أراده الله ﷻ.

ولذلك يقولون وذكروا في القَصص: أَنَّ رَجُلًا أَلَّف (ذُكِر اسمه بعينه، ذكَره الخطيب البغدادي في «تاريخه»): قال: كنت يهودِيًّا أبيع في سوق بغداد، فجاءتني فكرة: لِمَ لا أكتب نسخةً من التَّوراة، وأُغَيِّر فيها وأَزيد؟

قال: فكتبتُ نسخةً من التَّوراة في سوق بغداد، وزِدتُ فيها قليلًا، قال: ثُمَّ خرجتُ من السُّوق، وبِيعت النُّسخة وما تَكَلَّم أحد.

قال: ثُمَّ بعد بضعة أَشْهُر كتبتُ نسخةً أخرى من الإنجيل وبِعتها في سوق بغداد فبِيعت وما تَكلَّم أحد.

قال: ثُمَّ بعد بضعة أَشْهُر كتبتُ نسخةً من القرآن وبِعْتُها في سوق بغداد.

يقول ذلك الرَّجل ونَقَله عنه الخطيب بعينه: فما خرجت من سوق بغداد إِلَّا وأهل السُّوق كُلُّهم يتحَدَّثون: بِيع اليوم في سوق بغداد نسخةٌ من القرآن فيها سَقْط.

فالله ﷻ هو الذي حَفِظ القرآن، وحَفِظ السُّنَّة مثله.

جاء أَنَّ رجلًا كان يكذب على النَّبي ﷺ في عهد خلفاء بني العباس، فلمَّا أراد أَنْ يُعاقبه الخليفة تَبَسَّم، قال: تُعاقبني كما تشاء، ولكني قد كذبتُ على نَبِيِّكم في أحاديث كثيرة.

فضَحِك الخليفة وقال: أين أنت من الصِّيارفة الذين يستطيعون أَنْ يُمَيِّزوا أحاديث النَّبي ﷺ من غيرها.

كان أولئك طبقات الحديث، العلماء قديمًا أحدهم يرحل الرِّحلة الطَّويلة لأجل حديث.

شُعبة بن الحَجَّاج الكوفي تَنَقَّل بين خمسة مُدن لأجل حديثٍ واحد، سَمِعه من الأَوَّل فقال حدثني عن فلان، فانتقدَ الثَّاني، ثُمَّ انتقدَ الثَّالث، ثُمَّ الرَّابع، ثُمَّ الخامس حَتَّى يطلب عُلو الإسناد ويتأَكَّد من اللَّفظ.

هذا مثال، والأمثلة بالعَشرات.

فالصَّيارفة أمرهم عجيب جِدًّا.

وما زال هذا الإعجاز العام في الحفظ موجود؛ أذكر نَقْلًا عن الدكتور محمود الطَّناحي أحد علماء اللُّغة المصريين القريبين زمانًا، وهو من علماء المخطوطات المُتميِّزين في هذا القرن والماضي: يقول: أَنا أَتَفكَّر في الباحثين، باحث فقير يخسر من الأموال الشَّيء الكثير، يُذهِب عينيه، يُذهِب جُهده، ويسافر، ثُمَّ يأتي بهذه المخطوطات ويَنسخ ويُدَقِّق ويُقابل النُّسَخ؛ لكي يُخرِج جزءًا حديثِيًّا في صفحتين أو ثلاثة، لا يحوي إِلَّا ثلاثة أحاديث أو أربعة، يخسر المال ولا يربح، ليست وظيفة له، قبل أن تأتي الوظائف الجامعية.

ليست وظيفةً له، ولا رِبح، ولكن يقول: لا أجد له باعثًا إِلَّا أَنَّ الله ﷻ هو الذي سَخَّره لحِفْظ هذا الدِّين.

فالمقصود: أَنَّ الحِفظ عام، والله ﷻ يُسَخِّر أقوامًا تَعْجَب من كيف أَنَّهم بذلوا أنفسهم لهذا الجانب.

هذه الفكرة العامَّة أو هذه القراءة العامَّة لتاريخ البخاري قبل وبَعْد.

وأَمَّا النَّقد: فقد ذكرتُ لك ما ذَكَره أهل الحديث.

وأَمَّا السِّياق العام التَّاريخي: فقد ذكرته، وفي ضمنه يَتَحَقَّق الفكرة العامة.

أكون بذلك قد أَوصلت الفِكْرة التي أُريدها في نَحْو من ثلاثٍ وثلاثين دقيقة.

أسأل الله ﷻ للجميع التَّوفيق.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

المحاور: شَكَر لكم فضيلة الشَّيخ.

ولعلنا نبدأ بالأسئلة لأَنَّها وردت أول شيء:

السَّؤال الأَول: صَدَر كتابًا قريبًا بعنوان «نهاية أسطورة صحيح البخاري» للمؤلف رشيد إيلال، هل اطَّلعتم عليه؟ وما هو الرَّد المنطقي حال اطِّلاعكم عليه؟

الجواب: أَنَا أُكَرِّر مَرَّة أخرى، عنترة يقول:

هَـلْ غَـادَرَ الشُّـعَراءُ مِـن مُتَـرَدَّمِ ...

هذه الأفكار ليست جديدة، كل هذه الكُتب ليست جديدة، الفِكْرة تتكرر، كل قرن تأتي أسماء جديدة في المؤلفين والسِّياق.

فمثل هذه الكتب مع أنني لم أَطَّلع عليه وقد سمعت به: فكرته موجودة قبل ومتكررة، ومن أَوَّل مَنْ تَكَلَّم ابن برهان في «الوصول»، وفي غيره تَكَلموا عن هذا الموضوع لكن الفكرة العامَّة ذكرتها في أثناء اللِّقاء.

هناك ثلاثة أسئلة من أخينا منصور..:

السؤال الأَوَّل: بعد التَّحية والسَّلام وشُكرك على الحضور وما أفضلتَ به يقول: أَظُنُّ أَنَّ هناك شِبه اتِّفاق على أَنَّ الحديث عن «صحيح البخاري» يستدعي الحديث عن «صحيح مسلم»، وما حَظِيا به من عنايةٍ واهتمام سواء شروحات أو مقارنة.

هناك مُؤلَّفات فيما اتَّفق فيه الشَّيخان رَحِمَهُمَاٱللَّهُ وما اختلفا فيه.

يبدون أَنَّ ما تَفَرَّد به كُل واحد منهما من الأحاديث يفوق ما اتَّفقا عليه؛ أي أَنَّ المختلِف أكثر من المُؤتلف.

فإلامَ يرجع هذا؛ هل هناك اختلافٌ في منهج كُلٍّ منهما؟

والسُّؤال الثَّاني: المسانيد التي جاءت بعدهما هل كانت لها منهجِيَّة خاصَّة أَمْ أَنَّها عالةٌ عليهما؟

الثَّالث والأخير: خُطَب الجمعة التي ألقاها المصطفى صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ على الصَّحابة لماذا لم تُروَ على أَنَّها أحاديث نبويَّةٌ، تكاد كُتب الأحاديث بما فيها «الصَّحيحان» تخلوان من رواية خُطب الجمعة، فما السَّبب؟

الجواب:

نبدأ بالأَوَّل: وهي قضية البخاري ومسلم: ليس فيها مُختلَف، وإِنَّما فيها مفاريد، وهناك فَرْق بين الاثنين:

المختلف معناها: أَنَّها متناقضة، مثلما أَلَّف الشَّافعي كتاب «مختلف الحديث» أو «اختلاف الحديث».

الذي بينهما هو في الحقيقة مفاريد؛ لأَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما له شَرْطٌ يختلف عن شَرْط الآخر وهو شَرْطٌ دقيق.

مثل بعض الرِّجال: هُم على شَرْط مسلم وليسوا على شَرْط البخاري، وهكذا.

أو ما يتعلَّق: إِن صاحب السَّماع والكلام الذي اختُلف في مقدمة مسلم هل يقصد به البخاري أَمْ يقصد به علي بن المديني، فالشُّروط تختلف.

المسانيد التي جاءت بعد الشَّيخين: غالب المؤلفين لا يروون من طريقهم؛ لأَنَّهم يرون أَنَّ هذه كُتب مشهورة؛ فلا يروون من طريقهم، بل يروون من طريق الكُتب غير المشهورة، أو الأسانيد التي لم تُدَوَّن، إلى نهاية تدوين السُّنَّة.

وتدوين السُّنَّة تقريبًا في القرن الرَّابع الهجري لا يكاد يوجد حديثٌ غير مُدَوَّن، وأصبحت الأسانيد إِنَّما تُروى من الكُتب.

بالنِّسبة لخُطب الجمعة عن النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: الذي حَدَث أَنَّ النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ نُقِلت عنه خُطب كاملة في «صحيح مسلم» من حديث أُم هشام أَنَّ النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ كان يخطب خطبة الجمعة بسورة (ق)؛ هذه خطبة كاملة كان يخطب بها النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

وهذا الذي فَهِمه الصَّحابة؛ فكانت أغلب خُطَب الصَّحابة قرآنٌ مَحْض.

فقد روى الفريابي في كتابه «أحكام العيدين»: أَنَّ أبا موسى الأشعري خَطَب خطبته، ونَقَلها الفريابي كاملةً من أَوَّلها إلى آخرها.

فالغالب: أَنَّ خُطب النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ -كما يظهر من فِعْل الصَّحابة، وما نَقلته أُم هشام- كان عَلَيۡهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ يخطب قُرآنًا.

وأَمَّا غيره: نتكلم عن خُطب الجمعة؛ فقد كان يخطب بالقرآن، وهذه الخطبة موجودة، ذكرت لكم خطبة أبي موسى الأشعري.

وأَمَّا غيرها: فقد يتكلَّم كلامًا، هذا الكلام يُضَمَّن في الأحاديث.

وقد جاء عن أبي ذر أَنَّ النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قام خطيبًا فقال..، فيذكرون بعض الكَلِم الذي قاله النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في طَيَّات خطبته.

وأَمَّا الظَّاهر: فإِنَّ أغلب خُطب النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانت آيات.

ولذلك قال فقهاؤنا: لا تَصِحُّ خطبة الجمعة إِلَّا أَنْ يكون فيها قراءة آيةٍ؛ لأَنَّ الأصل في الخطبة: أَنْ تكون قراءة آيات.

وهذا ما أصبح النَّاس بعد ذلك يُقَلِّلون منه، ويجعلون فيه كلامًا، والأصل في الخُطب: أَنْ تكون آياتٍ وسُنَّة.

السؤال: هذا سؤال: هل التَّعَمُّق في عِلْم الأحاديث وحِفْظ الأسانيد، وطَلَب الإسناد العالي مُفيدٌ في زماننا؟

الجواب: ليس مفيدًا، ولكن نقول: ما الفائدة منه؟

الفائدة منه في زماننا من طلب العلوم: المُفاخرة، والتَّشَبُّه بالقوم، وإِلَّا فإِنَّ الأسانيد كُلُّها مُدَوَّنة، هذا ما يتعلَّق بالعلوم.

وأَمَّا عِلْم الحديث: فإِنَّ حِفْظه عبادة، والتَّفَقُّه فيه دين.

وينقل هذا العِلم من كُلِّ خَلَفٍ عدوله، ينفون عنه تحريف المُبطلين، كما جاء عن النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ عند ابن ماجه.

فمثل هذه الأمور واردة عنه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

السـؤال: هـذا السـؤال الأخيـر، نخـتـم بـه؛ لأنتقـل إلـى المـداخلات والتَّعليقـات والتَّعقيبات.

ما المقصـود بقـولكم في مرحلـة الصَّـحابي (يقصـد أداء الصَّـحابة التي هـي المرحلـة الثَّانية: مرحلة الأداء): أَنَّهم تَمَيَّزوا بأمرين، ذكرتَ منها: القُدرة والبيئة؟

الجواب: قلت: أَنَّهم تَمَيَّزوا بالحِفظ، وقُدرتهم على الحِفظ مَيَّزها أمران:

- بيئتهم الباعثة على ذلك:

* حيث لا شَواغل أَوَّلًا.

* ثانيًا: البيئة تَحُثُّ على الحِفظ؛ فإنَّ المرء كلما كان أَحْفَظَ، وكلمـا كـان المـرء أكثـر قُدرةً على إيراد كثيرٍ من المحفوظ كُلَّما كان مُقَدَّمًا عند قومه.

* الأمر الثَّالث: أَنَّ الثَّقافة عندهم إِنَّما كانت ثقافة حِفْظ وليست ثقافة كتابة؛ فقد كان الكُتَّاب فيهم قليل.

هذه الأمور الثَّلاث جعلت قُدرة الحِفظ عندهم أقوى؛ هذا من ناحية البيئة.

- من حيث القُدرة:

القُـدرة الشَّخصـية سـواء كـان مـن جانـب طبيعـي في الإنسـان أو وراثـي، أو عمـوم الشَّخص لكَوْنه جاءته هذه الظُّروف المُصاحبة جعلته يستطيع الحِفْظ.

هذا المراد بإيصال الفِكْرة.

نبدأ بالتَّعليقات والمُداخلات حَسب وُرودها تِباعًا:

تعليق من الأستاذ الدكتور مرزوق بن تنباك:

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

شكرًا، طاف بنا شيخنا بشكل مُوجَز وجميل، وأنا شاكر الحقيقة.

أنا دائمًا في نفسي شيءٌ مِمَّا يحدث في مسألة الوَحيين، وأَنَّ النَّبي وَحْي، وأَنَّ ما يقوله وَحْي.

الحقيقة: هذا ليس وَحْيًا، الوَحْي الذي جاء في سورة النَّجم هو القرآن: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ۝٤ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلۡقُوَىٰ ۝٥﴾[النجم] الذي هو جبرائيل، الذي أتى إلى النَّبي ويُبَلِّغه القرآن.

أَمَّا السُّنَّة وما تَكلَّم به النَّبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فليست من الوَحْي.

ولو كانت من الوَحْي وأهملها المسلمون والصَّحابة ومُنعوا من التَّحديث بها لكان هذا لا يليق بأَنْ يأتي الوحي.

ففي عصور الحديث بدءوا يتكلمون عن الوَحي، وعن الوَحيين، وهذا في ظَنِّي تَجاوُز كثير لمعنى الوَحْي.

الوَحْي: هو القرآن، وما بُلِّغ.

مسألة: ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾[الحجر] أرجو أن تُراجعها، حَتَّى في القرآن هو ليس بحِفْظه، وإِنَّما حِفْظ التَّنزيل من السَّماء إلى التَّبليغ حَتَّى لا تختطفه شياطين الجن.

هذا ما يقوله المفسرون في مسألة الحِفظ الذي يُرَدَّد دائمًا على أَنَّه يُحفَظ.

أنا سأعلق تعليقات بما يجول ما في نفسي من ما أسمع.

أحاديث البخاري وغيره لا شَكَّ أَنَّهم بذلوا جَهْدًا كبيرًا في ما قَدَّموا وما حاولوا أَنْ يُصَحِّحوه.

السَّند –كما تَفَضَّلت- بلغوا به حَدًّا بعيدًا من الدِّقة، لكن مع الأسف الشَّديد أَنَّهم مقابل السَّند أهملوا المتن، فجاءت بعض المنكرات في النُّصوص، منها: ما في البخاري، كَرَمْي القِردة، وصِفة آدم على صِفة الله، وما إلى ذلك مِمَّا أُخِذ على المتون في الحديث، وهي الحقيقة كثيرة في البخاري وفي غيره.

يعني عندما تبحث فيها تجد أَنَّ هناك شيء يُخالف المنطق، يُخالف العقل، وهذا لم يَتَنَبَّه له جُمَّاع الحديث الأَوَّل.

مسألة التَّدوين والكتابة، وابن حزم كَتَب كتابًا: لم يكتب كتابًا، ابن حزم طلب منه عمر أن يكتب ما صَحَّ عند أهل المدينة من الأحاديث، ولم يجد إِلَّا اثني عشر حديثًا كَتَبها إلى عمر بن عبد العزيز عام تسع وتسعين بعدما مات الصَّحابة بأجمعهم.

فتدوين الأحاديث جاء مُتَأَخِّرًا.

مسألة الاعتماد على الحِفظ وأَنَّ الصَّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، أو بعض الصَّحابة يحفظون: نعم صحيح، لكن غالبًا النَّقل لمائة عام قبل التَّدوين مَظَنَّة الاختلاف، ومَظَنَّة الشَّك فيما تَصَدَّى له المُحَدِّثون بعد ذلك، وحاولوا أَنْ يُصَحِّحوه.

فالتَّسليم بهذه.. في الواقع عمر والصَّحابة أنكروا على كبار الصَّحابة الحديث عن الرَّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فعُمر مَنَع أبا هريرة، ومَنَع ابن مسعود، ومنع أبا ذر من أَنْ يُحَدِّثوا، وهَدَّدهم إِنْ سَمِع منهم حديثًا عن الرَّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

مسألة الحديث «حَدِّثوا عَنِّي ولَا حَرج»: الذي في ذاكرتي أَنَّه: «حَدِّثوا عَنْ بَنِي إِسرائيل ولَا حَرج»، وليس «حَدِّثوا عَنِّي ولَا حَرج»؛ هذا الحديث.

بالنِّسبة لِمَا يُثار الآن من بلبلة حول البخاري وغيره: طبعًا بالتَّأكيد عندنا مشاكل الآن، بدأ يقرأ النَّاس، يقرأ الجميع وليس الخَاصَّة.

أَوَّلًا كان النَّقل والأحاديث والمجالس هي للخَاصَّة، الآن بدأ النَّاس عامَّة يتحدثون، المُثَقِّفون وغيرهم، وهذه الحقيقة إشكالية في المجتمع الحاضر.

هذا ما أَحببت أَنْ أُضيف وشكرًا لكم.

الجواب: ما شاء الله، تبارك الله، صار عندي صفحة كاملة من الدكتور، وأكثر من فِكْرة، لكن سأُشير إلى بعض ما كتبت.

مسألة القرآن هو وَحْي من الله ﷻ: أَمَا وقد سُلِّم أَنَّه وَحْي فننتقل إلى الأمر الثَّاني (السُّنَّة)؛ لأَنَّنا دائمًا عندما تُحاج شخصًا هل السُّنَّة حُجة؟ أو هل السُّنَّة وَحْي أو نحو ذلك؟

لا بُدَّ أَنْ ننظر مَنْ الذي أتكلم معه، فالخطاب فيه مختلف.

وكذلك الحديث في قضية القرآن.

عندما نتكلم عن هذا الموضوع: فإِنَّنا نقول: المُقَدِّمة الأُولى: أَمَا وقد سُلِّمَ بأَنَّ القرآن وَحْي فننظر بعد ذلك في السُّنَّة.

فالخطاب إذًا لِمَنْ سَلَّم بوَحيية القرآن وأَنَّها من عند الله ﷻ غير الخطاب مع الذي يُنكرها، فهناك فَرْقٌ بين الأمرين.

فالخطاب هنا مع الأَوَّل دون الثَّاني.

مسألة: هل السُّنَّة وحي أَمْ ليست بِوَحْي؟

نقول: أَوَّلًا: القرآن دَلَّ في أكثر من موضع؛ في قول الله ﷻ في سورة النَّجم: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم] كان في سياق سبب نزولها: كلامه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ العام، ولم يكن مُتعَلِّقًا في سبب نزول الآيات؛ هذا أَوَّلًا.

من الأمور المُتَعلِّق بها تسمية القرآن حكمةً، أَمَر الله ﷻ بها، وغير ذلك من الأمور.

بل لو أتينا بالحِجاج العقلي فقلنا: ما صَدَر من النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يخلو من حالتين: إِمَّا أَنْ يكون وَحْيًا من الله، أو ليس بِوَحْيٍّ منه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

فإِنْ كان ليس بِوَحْي فإِنَّ الله ﷻ قد اطَّلع بعِلْمه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على قول نَبِيِّه محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعَلِم الله ﷻ أَنَّ النَّاس سينقلون كلامه.

ولو كان خطأً وباطلًا لكان في ذلك إضلالًا، وهذا ليس مُناسبًا في الوحي، وإِنَّما أَقَلُّ أحواله: أَنْ يكون إقرارًا من الله ﷻ على كلامه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فحينئذٍ يكون قد أَقَرَّه عليه.

ولذلك لَمَّا تَكَلَّم العلماء عن الصُّوَر القليلة المعدودة عن النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حينما اجتهدَ فيها، وقالوا: هل يجتهد في أشياء مُعَيَّنة؟

قالوا: ما اجتهد فيه النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الأحكام والأقضِية ولم يأتِه تأنيبٌ من الله ﷻ عليها فإِنَّها تكون بمثابة ما كان وَحْيًا وإِنْ كان أَوَّله اجتهاد؛ لأَنَّ الله ﷻ قد أَقَرَّه عليها.

إذًا النَّتيجة واحدة، قلت: إِنَّها وَحْي ابتداءً، أو قلت: إِنَّها ليست بِوَحْيٍ، لكن أَقَرَّه الله ﷻ عليها وصَوَّبه فيها، فإذا كان النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد أَنَّبه الله ﷻ على أَنَّبه قد عَبَس

في وَجْه رجلٍ، وحينما الْتَفَتَ عن شخصٍ آخر أَنَّبه الله ﷻ عليه فكيف يُترَك له أَنْ يتكلَّم في شَرْع الله ﷻ، ويُبيح ويُقَدِّر ويُبَيِّن المُجمَل من كتاب الله ﷻ، ويُقال: هذا مثله مثل آحاد البشر.

إذًا إذا كان في أفعال البشر الأعلى والأدنى غير مقبول (المسؤول مع مرؤوسه) فمن باب أَوْلَى مع كلام الجَبَّار جَلَّ وَعَلَا لنبيٍّ يأتيه الوَحي صُبحًا وعَشِيًّا.

إذًا النَّتيجة واحدة، وإِنْ كان قد لا أُسَلِّم أو أكثر النَّاس لا يُسَلِّم في قضية أَنَّه وَحْي، فإِنْ لم تكن وَحيًا فقد أَقَرَّه الله ﷻ عليها فصار لها حُجِّيَّة المُوحَى إليه.

مثل: السُّنَّة التَّقريريَّة.

مثل: بالتَّقريب الفكري: المدير مع مرؤوسيه إذا أَقَرَّهم على تَصَرُّفٍ معين، وعَلِمَ به.

ولذلك عندنا في القانون الإداري: أَنَّ المدير الإداري إذا مضت مُدَّة معينة ولم يعترض فهذا إقرارٌ منه بالإجراء، وكذلك الأفراد المُتَعَلِّق بهم.

هذه جزئية معينة.

المسألة الثَّانية: ما يتعلَّق بأَنَّ هناك أحاديث قد يكون المنطق والعقل لا يقبلها: نقول: نعم؛ البعض يقول ذلك، وهذا معروفٌ من قديم، ليس من حديث.

كيف ذلك؟

من أَوَّل مَنْ تَكَلَّم عن هذا: عبد الله بن عباس؛ فقال: (ما بالكم؟) وذَكَر حديثًا ذكرته أو نحوه، قال: (ما بال بعض النَّاس إذا سَمِع أحاديث لا يقبلها عقله انتفض جسمه) كذا قال ابن عباس، وروى ذلك عبد الرَّزاق في «المُصَنَّف».

فالمقصود: أَنَّ الله ﷻ ذَكَر في كتابه: أَنَّ من القرآن: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران:٧].

ثُمَّ قال -محل الشَّاهد-: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران:٧] قراءتان بالوَصل والفَصْل؛ فكلا التَّأوِلِيْن صحيح، كلا الاثنين صحيح.

بناءً على ذلك؛ فإِنَّ بعض الآيات، حَتَّى في القرآن لو نَزَّلنا هذا المعيار فإِنَّ بعض العقول قد لا تقبل آياتٍ في القرآن، نَفْس المعيار.

وأنا مُستعد..

ولذلك أَلَّف الباقِلَّاني كتابًا سمَّاه «لانتصار القرآن» أتى ببعض الآيات التي يقول بعض النَّاس: إِنِّي لا أفهمها.

أوجز فكرةً الشَّافعي فقال: اعلم أَنَّ لعقلك حَدًّا كما أَنَّ لبصرك حَدًّا.

يعني أنا أُوجز، لأن الدُّكتور ما شاء الله بثَّني كم هائل من الأفكار.

نأتي لمسألة كتاب ابن حزم: كتاب ابن حزم أصلًا كانت له صحيفة يرويها عن آبائه، صحيفة ابن حزم تختلف عن الكتاب الذي أَلَّفه لعمر بن العزيز، هما كتابان، وأظن أَنَّه صار عنده تَداخُل بين الاثنين.

الصَّحيفة لجَدَّة التي فيها بضعة عشرة حديث، وأغلبها في العقول والدِّيَّات، وفيها ما يتعلَّق بالعَدِّ والعمد.

هذه تختلف تمامًا.

أَمَّا الكتاب الذي كَتَبه لعمر بن عبد العزيز: فهذا غير موجود، وإِنَّما نُقِل في كُتب أخرى ودُوِّن في أحاديث أخرى.

ثُمَّ إِنَّ ابن حزم ليس هو الأَوَّل، بل أَلَّف قبله، هَمَّام بن المُنَبِّه أدرك أبا هريرة وكَتَب عنه الصَّحيفة والصَّحيفة موجودة إلى الآن.

رفعت عبد المطلب، أخرجها في مُجلَّد، وبعض الكُتب، يعني مِمَّا يدلُّك على الدِّقة فيها، أنا أضرب لك مثال بكتابين في الصَّعيد في إدفو، لَمَّا جاءت البعثة الفرنسية للبحث عن الآثار وجدوا تحت الأرض مخطوطًا، هذا المخطوط وجدوه مُقَطَّعًا إلى قطعٍ صغيرة.

وذَكَر المستشرق -نسيت اسمه الآن- كيف كان الحصول على هذا المخطوط.

حُفِظ المخطوط بعد إلصاقه وجَمْعه بعضه لبعض في دار الكتب المصرية بعد ذلك.

هذا المخطوط وُجِد أَنَّه كُتِب في آخر القرن الثَّاني (مائة وقليل)؛ الذي طُبع بعد ذلك بِاسْم «جامع ابن وهب».

العجيب: لا يهمني من الكتاب أَنَّه يُعتبَر من أقدم المخطوطات، الذي يهمني هنا أَنَّ هذا الكتاب لَمَّا حَقَّقه أحد المُحققين وهو زميل الدُّكتور محمد الحمَّادي من الإمارات ما من حديثٍ فيه إِلَّا وبنفس الإسناد، وبنفس المتن موجودٌ في كُتب بعده كثيرة.

فأنا قلت هذه الفِكْرة لقضية أَنَّ مسألة الكتب القديمة قد تكون مفقودة مثل كتاب ابن حزم وفلان وفلان، لكن مضمون هذه الكُتب نُقِل بعد ذلك في كُتب أخرى؛ لأَنَّ الإسناد من الدِّين، وضربت لك مثالًا في كتاب «جامع ابن وهب» الذي طُبِعَ مؤخرًا.

مسألة قضية الشَّك في النَّقل، نُقول: صحيح، لا أحد يشك أَنَّ الخبر الذي نُقِل من غير التَّواتر أَنَّه يفيد الظَّن، نَصَّ على ذلك الإمام أحمد؛ قال: نقول النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قاله، لكن لا نجزم بذلك؛ لأَنَّه احتمال أَنْ يكون هناك عارِض، لكن نعمل به.

ولذلك مسألة الشَّك أو الاحتمال الضَّعيف موجود.

وكل الدُّنيا هذه من أَوَّلها إلى آخرها مبنية على الاحتمال، كل القرارات وكل الحياة، أنا أمشي وأخرج مُعتمدًا على الظَّن في كل حياتي.

كثير من القرارات التي أذهب وأفعل بها، التي أبني عليها قرارات سابقة أو لاحقة كُلُّها مَبْنِيَّة على الظَّن.

ولو كان لا أَبني إِلَّا على شيءٍ مُتيَقَّن كالشَّمس لَمَا وُجدت حقيقة في هذا الكون أبدًا، بل لربما شَكَّ رجلٌ في نَسَبه من أبيه؛ فقال: أنا لا أثق في أبي، ما رأيت والدي وقد ولدني، ولم أر أُمي وقد فعلت هذا الفعل.

وهناك احتمالٌ في العقل أَنَّ هناك تبديلًا، وقد وُجدت أمثلة سوابق لذلك، والانتساب في كذا، ثُمَّ ينفتح المجال في قضية عدم الإيمان إِلَّا بالمحسوسات.

ولذلك يقولون: إِنَّه لا يوجد في المدارس السَّابقة الفِرْقة التي لا تؤمن إِلَّا بالمحسوسات فقط إِلَّا فِرقة واحدة، وهي السُّمُنِيَّة الموجودين في الهند، هؤلاء يقولون: نؤمن بالمحسوسات فقط، غير المحسوس لا أؤمن به، أي شيء ظَنِّي لا أؤمن به.

العجيب أَنَّ هؤلاء السُّمنية مع أَنَّهم يُقَرِّرون في كتاباتهم الهندية قديمًا قبل الإسلام: أَنَّه لا نؤمن إِلَّا بالمحسوس (مرئي، أو ملموس، أو مسموع)، ومع ذلك في جوانب روحانِيَّة ماذا فعلوا؟ عبدوا صَنَمًا، فَهُم مِمَّن يعد الأصنام.

ففي الجانب الإنساني مهما كان..

الجانب الإنساني يدُلُّك على أَنَّ الإنسان في كثيرٍ من الأحايين على اختلاف الثَّقافات لا بُدَّ أَنْ يؤمن بما لم يره، إِن صَحَّ التَّعبير: بما وراء الطَّبيعة، الطَّبية للمحسوس.

لا بُدَّ في مكنون الإنسان أَنَّه يؤمن بذلك.

ما الذي يصل له؟

هناك يعتمد على خرافات، أساطير، يعتمد على أخبار.

الأديان السَّماوية يقول: أنا أعتمد على وَحْي، فهنا يأتي الوَحي، فاعتمادي فيما لم أره الاعتماد الكُلي على الوحي.

فإذا أردتَ أن تبني على هذا الأساس تبني عليه الإيمان المعتمد، ولذلك أَوَّل آية في البقرة: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾ [البقرة]؛ ففكرة الغيب موجودة في المُكَوَّن الإنساني أساسًا.

لكن ما هو الغيب بعد ذلك..

هذه جزئية.

باقي عندنا في قضية «حَدِّثوا عَنْ بَني إسرائيل ولَا حَرَج»، أول شيء: أنا أعجب كيف النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «حَدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» ولا تُحَدِّثوا عَنِّي؟

يعني الحديث «حَدِّثوا عَنِّي ولَا حَرج»، و«حَدِّثوا عن بني إسرائيل»، لو كان قال: «حَدِّثوا عن بني إسرائيل» ولم يَقل: «حَدِّثوا عَنِّي» مَنَع من التَّحديث عنه هذا فيه تناقُض.

فكيف يُحَدَّث عن البعيد الذي لا إسناد فيه، ولم يُحَدَّث عنه؟!

الرَّسول ما قال: «حَدِّثوا عني» فقط، بل قال: «بَلِّغوا عَنِّي» أَشدَّ، فقال: «بَلِّغوا» بالمعنى، وأَمَر، وحَث، وقال: «نَضَّر الله» دعا أَنَّ الله يُبَيِّض وَجْه مَنْ حَدَّث عنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وهكذا.

هذه الفكرة العامة.

المداخلة الآن للدكتور عبد الرحمن العسكر.

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

بدايةً أَشكر لأخي وشيخي الشيخ الدكتور عبد السَّلام على هذا العرض التَّاريخي المُوجَز، وأنا في الحقيقة لا أريد أَنْ أَتكلَّم فيما تَكَلَّم فيه، لكنني سأتكلم -أعتبرها رؤية- حول ما يُثار بين فترةٍ وأخرى حول كُتب السُّنَّة.

الأمر الأَوَّل: تتكرر هذه الشُّبهات والنِّقاشات حول السُّنَّة النَّبوِيَّة، سواء كانت عامَّة أو حول أفرادها كـ «صحيح البخاري»، أو أصحاب الكُتب، أو حَتَّى في كبار الصَّحابة كالطَّعن في أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

المعاصرون لم يأتوا بِشُبهٍ جديدة، وكُل ما نسمع من شُبَه هي في حقيقتها تكرار لشُبَه جاء بها مَنْ قبلهم ورُدَّ عليها، وإِنَّما هي محاولةٌ للبحث عن ضَعْف في جدار التَّمسُّك بالسُّنَّة يُستغَل فيه الجانب السِّياسي أو الاجتماعي.

وهذا يقودني إلى الأمر الثَّاني وهو تَشابُه الطَّريقة التي تُثار بها هذه الشُّبهات قديمًا بما يُثار حديثًا.

ولعلّي أذكر هنا مقولة قالها أحمد أمين صاحب كتاب «ضُحى الإسلام» للدكتور علي عبد القادر قال: إِنَّ الأزهر لا يقبل الآراء العلمية الحُرَّة، فخير طريقةٍ لبَثِّ ما تراه مناسبًا من أقوال المستشرقين: أَلَّا تنسبها إليهم بصراحة، ولكن ادفعها إلى الأزهريين على أَنَّها بَحْثٌ منك، وأَلْبسها ثوبًا منك لا يُزعجهم مَسُّها، كما فعلت أنا في فجر الإسلام.

المقصود: أَنَّهم يأتون بالشُّبَه القديمة، ولا يذكرون أَنَّها أُثيرت من قبل؛ لأَنَّ جميع ما أُثير من شُبَه كما ذَكَر محاضرنا الكريم سَبَق الرَدَّ عليها.

ما يقودني إلى الأمر الثَّالث: أَنَّ هذه الشُّبَه لن نستطيع أَنْ نُوقِف النَّاس على أن يثيروا ما تُمليه عليهم فلسفة العقل أو الفلسفة.

ولكنَّ الذي يؤلم: هو ما قاله أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مُقَدِّمة تحقيقه لـ «جامع التِّرمذي»، وهو أَنَّ أَشَدَّ الآراء فَتْكًا في الأُمة حين تصدر من أَلسنةٍ حين يحيطونها بالشُّبهات، أو تصدر هذه الآراء من قادةٍ متبوعين، حين يُخطؤون في موقفهم من السُّنَّة يحيطونها بشُبهات، يقبلون منها ما وَافَق هواهم، ويَرُدُّون الصَّحيح الثَّابت؛ لأَنَّه سيتعارض مع هواهم أو هوى جماعتهم.

ولعلي أن أضرب مثالًا بالقرن الماضي: ثلاث شخصيات عالية جِدًّا أوردت بعض هذه الشُّبهات رغم مكانتها في العالم الإسلامي.

أبو الأعلى المودودي رَدَّ جانبًا من جوانب السُّنَّة، وطَعَن في بعض كُتُب السُّنَّة الصَّحيحة لأَنَّها تتعارض مع الفِكْر الذي كان يدعو إليه في تنظيمه، أو في الجماعة التي انتسبت إليه.

الشيخ محمد الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أثار قبل حوالي خمسة عشر سنة -ونُدركها جميعًا- حينما أثار عن مسألة السُّنَّة، وانهالت عليه الرُّدود، لماذا انهالت هذه الرُّدود عليه من علماء كبار؟ ليس لطبيعة الشُّبهة، وإِنَّما لأَنَّه شخصٌ..، إيراد هذه الشُّبهة منه وهو شخص يُمَثِّل تَيَّارًا فِكْريًّا لكنه مكانة اجتماعية في العالم الإسلامي، سيتأثر بهذه الفِكْرة عالَم كثير؛ فتواردت الرُّدود عليه رغم أَنَّ الشُّبهة التي أَوردها شُبهة قديمة.

أَختم بشُبهةٍ كان يُوردها سعيد حوَّى –وهو كما تعلمون أحد المُنَظِّرين الفِكريين لجماعة الإخوان المسلمين- جاء بشُبهةٍ تُخالِف ما نحن فيه الآن؛ هو يقول: أنا لا أعترض على السُّنَّة، بل إِنَّني أرى أَنَّه يجب أَن أقبل كُلَّ حديث حَتَّى وإِنْ كان ضعيفًا؛ لأَنَّه مَرَّ بتاريخ الإسلام أَزمات سياسِيَّة أُحرقت فيها كُتب كثيرة في بغداد، أزمة التَّتار؛ فلا بُدَّ أَنَّ هذه الأحاديث حَتَّى وإِنْ كانت ضعيفة يكون لها أصل.

لماذا قال هذا الكلام؟

لأَنَّ جماعة الإخوان المسلمين التي يُنَظِّر لها تعتمد على شُبهاتٍ وانحرافاتٍ فكرِيَّة؛ فيريد أَنْ يُصَوِّبَ فِكْره بالطَّعن في السُّنَّة النَّبوِيَّة.

هذا ما رغبت الحقيقة الكلام عنه، وأسأل الله ﷻ للجميع التَّوفيق.

الدكتور عبد السلام: لا تعليق، ما شاء الله.

ننتقل الآن إلى أخينا الأستاذ سعد الغريبي.

شَكَر الله لكم الدكتور عبد السَّلام.

قبل بضعة أَشْهُر كُنت في زيارة لجمهورية أوزباكستان، ووقفت هناك على قبر البخاري في قريةٍ صغيرة بالقُرب من سمرقند، هَالني ذلك المبنى الضَّخم الهائل للقبر، وكثرة الزُّوَّار من جميع الجنسيات من المقيمين ومن السُّوَّاح.

وأيضًا كان الدُّخول برَسْم مُجزي، ليس قليلًا.

هذه المبالغ التي يتحَصَّلها هؤلاء القائمون على هذا المَزار لا أدري أين تذهب إِلَّا إذا كانت في تطوير المَزار وتنسيق الحدائق بجانبه والنَّوافير.

يعني لم ألحظ هناك أي جهود أخرى إِلَّا عدد قليل من الحُجَر، يبدو أَنَّها شِبه مَدرسة، أو بعض الفصول المُلحقة، لكني أيضًا لم أر فيها طُلَّابًا، لم أر مكتبة، وجدت متحفًا، ولكن هذا المتحف فيه بعض النُّسخ من القرآن الكريم بالخطوط القديمة مثل المخطوطات.

وفيها بعض الهدايا التي جاءت للحكومة من بعض الرُّؤساء (رؤساء الدُّول والذين زاروا تلك المنطقة).

السؤال: طبعًا أتمنى —وليس بمقدورنا- أَنْ يكون هناك توجيه من مسؤولي الشُّؤون الإسلامية عندنا بالاستفادة من هذه المبالغ في التَّعليم أَوَّلًا، وفي طباعة الكتب، وخاصَّة كتاب البخاري «صحيح البخاري»، لم أجده حَتَّى بين هذه التُّحف، وبين هذه المعروضات.

أتمنى ذلك، وإِنْ كان الآن الحال في جمهورية أوزباكستان أفضل بكثير؛ لأَنَّهم مَرَّ عليهم سبعين سَنة لا يُسمَح لهم حَتَّى بأداء الصَّلاة حَتَّى في بيوتهم.

والحمد لله الآن الوضع أفضل، ولذلك أتمنى أَنْ يكون لنا بعض التَّوجيه لهم لِمَا فيه الخير.

وشُكرًا لك.

الدكتور عبد السلام: أنا معك، في قاعدة عندنا في قضية كَوْن الإمام البخاري عليه رحمة الله مَزارًا: كون أَنْ يُفعَل به شيء بعد وفاته لا يلزم أَنَّه أَقَرَّه.

يعني لو قلنا: أَنَّ البخاري قبره يُزار هل معنى أَنَّه أَقَرَّ ويرضى بذلك؟! لا، ليس مَرضِيًّا به، بدليل أَنَّه قد يُنبَش قبره، فهل إذا نُبِش قبره أُهين جُثمانه، هل هو راضٍ بذلك؟!

فيُسمَّى العكس عند المناطقة وهو الاستدلال بالعكس.

الأستاذ محمد الأسمري

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

شُكرًا أخي عبد السَّلام على الإيجاز، وأيضًا سأنهج مَنهجك.

في تغريدات سريعة:

هل عدالة الصَّحابة حُجَّة على الرَّسول؟

الجرح والتَّعديل هل هو نَقْد أَمْ تصحيح؟

لماذا الأحناف اقتصروا على بضعة أحاديث؟

في مرويات التُّراث أَنَّ أحمد ابن حنبل، ويحيى بن معين كانا في أحد المساجد، وهنالك واعظ يُحَدِّث عنهما، فأحدهما سأل الآخر: هل حَدَّثت عن هذا؟ قال: لا؛ فسأل هذا الرَّجل: هل تعرف أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين؟ قالا: نعم، قالوا: نحن فلان وفلان، قال: وهل لا يوجد غيركما؟! والله لقد حَدَّثت عنكما ألف حديث.. هذه طُرفة.

تصحيح الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ للأحاديث المكتوبة والموضوعة والمُختلقة على الرَّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ هل لهذا أَثَر في تنقية بعض ما وَرَد في البخاري؟

أستدرك على أخي رئيس الجلسة ولعلك تفيد على مدى جواز أو صِحَّة أن كتاب البخاري هو أَصَحُّ كتابٍ بعد كتاب الله تعالى، أنا أعتقد هذه مقولة وإِنْ كانت تُروى عن الشَّافعي أَنَّها قد لا تليق.

وشكرًا لك.

الدكتور عبد السلام:

نبدأ من الأخير: تقول: إِنَّ الشَّافعي يقول: (إِنَّ أَصَحَّ كتابٍ كتاب البخاري) غير صحيح؛ لأن الشَّافعي قبل البخاري، ولم يُدرك البخاريُّ الشَّافعيَّ.

وإِنَّما هذه الكلمة قيلت عن «الموطأ»: أَصَحُّ كتابٍ «الموطأ» (موطأ الإمام مالك).

وفي وقتهم كان يرون أَنَّه لَمَّا أبدع في التَّأليف وانتقاء الأسانيد الصَّحيحة.

هذه الكلمة تتغير، فلو أَنَّ شخصًا اختار أحاديث صحيحة مِمَّا اتَّفق عليه الشَّيخان فنقول: إِنَّه أَصَحُّ كذلك.

وكلمة (أَصَح) هي متعلقة بأفعال التَّفضيل، وأفعال التَّفضيل نسبية.

ثانيًا: أنا أبدأ من الأخير: بالنِّسبة لتصحيح الشَّيخ محمد ناصر الدِّين الألباني للموضوعات: لا يُعرَف أَنَّ الشَّيخ صَحَّح شيئًا من ذلك أبدًا، بل الشَّيخ أعلم وأَجَلَّ من أَنْ يُصَحِّح موضوعًا، لكن قد يُخطِئ في تصحيح ضعيفٍ، أو يُضَعِّف صحيحًا.

أَمَّا الموضوع: فالموضوع كالشَّمس يُعرَف.

بل أحيانًا -كما ذَكَر ذلك ابن القيم في «المنار المُنيف» وأطال عليه في تقرير هذا المبدأ، وليس من عنده- أَنَّ أحاديث النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لها بمثابة الجرس للأذن؛ فالذي اعتاد على سماع حديث النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد -وهذا موجود وُجدانِيًّا لكنَّه لا يُحكم به تمامًا- يسمع الحديث ويقول: هذا ليس حديثًا من غير أن ينظر إلى إسناده، يقول: لا يثبت بمجرد ذلك.

لكن لا يوجد أَنَّ أحدًا قالها هكذا إِلَّا بعد البحث.

لذلك أحاديث النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لها جرس، ولها لُغة، وكل الأحاديث الموضوعة سياقها واضح.

مثلًا: من علامات الوَضع: الفضل العظيم، سبعون ألف مَلك.

كُلَّما كَثُر الأجر على عملٍ قليل هذه علامة ضَعْف الحديث؛ فلا يُعرَف سياقه.

الأحاديث الطِّوال، يقول: إِنَّ الأحاديث الطِّوال لم يثبت عن النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الأحاديث الطِّوال إِلَّا حديثًا أو حديثين أو ثلاثًا، يعني معدودة عَدًّا، جَمَعها ابن حجر، وَجَمَعها قبل الطَّبراني في جزءين مطبوعين.

يعني هناك علامات للوَضع والضَّعف الشَّديد في الأحاديث.

هناك قِصَّة أوردتها فيها بعض الطُّرفة عن أحمد ويحيى والواعظ، ولكن إذا أردنا أَنْ نُطَبِّق معيار أهل الحديث ولغة أهل الحديث لا لغة الأُدباء الذين يكتبون في الأدب ويجمعون كُلَّ شيء: فهذه القِصَّة كل علماء الحديث وعلماء التَّراجم يقولون: قصة مكذوبة، كَذَبها أحد الأدباء الذين أَلَّفوا كتابًا في الأدب والوَعظ.

لا وجود لهذه القِصَّة لا من قريب ولا من بعيد، وإِنَّما هي قِصَّة مختلقة.

ولا نمنع أحدًا أن يجلس في مجلس أدبٍ ويأتي بقصص كما يشاء، ونحن ما زلنا في مجالسنا كُل واحد مِنَّا يقول عن صاحبه ما يقول، وما دام المجلس لم يخرج فالأمر في الحديث واسع.

لماذا فقهاء الأحناف عليهم رحمة الله -وطبعًا الصَّواب أَنْ يُقال: الحنفية، وليس الأحناف؛ لأَنَّ الأحناف نسبة للحنيفي، والحنفي نسبة لحنيفة، وهي من باب النِّسبة للمضاف إليه؛ لأَنَّ الفقيه أبو حنيفة-..

الحقيقة: أَنَّه ليس صحيحًا أَنَّهم ليس عندهم إِلَّا أحاديث قليلة، بل أحاديثهم كثيرة.

أضرب لك مثالًا بكتابين أو ثلاثة كُتب؛ طُبعت عن كبار أعيان هذا المذهب: أبو حنيفة له مسانيد متعددة طُبعت، طُبع من مسانيده التي طُبعت نحو أربعة مسانيد، وآخرها زمانًا وإِنْ تَقَدَّم طَبعه: كتاب «جامع المسانيد» للخوارزمي.

أبو نُعيم الأصبهاني جَمَع مسند أبي حنيفة، وهكذا.

أبو يوسف له كتاب «الآثار»؛ جزءٌ كامل مطبوع، وكُلُّه أحاديث رواها أبو يوسف.

محمد بن الحسن كُتبه طافحة بالأحاديث، تطفح بالأحاديث؛ فَلَه كتاب اسمه «الموطأ» رواه عن مالك، وله زيادات فيه، كتابه «الآثار»، كتابه «السِّيَر الصَّغير»، وكتابه الآخر «السِّيَر الكبير»؛ كُلُّها مليئة بالأسانيد والأحاديث.

لكن الإمام أبا حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان كوفِيًّا ولم يخرج خارج الكوفة؛ فأغلب شيوخه كوفيون؛ فالأحاديث التي رواها هي أحاديث أهل الكوفة.

وغاب عنه بعض الأحاديث التي تَفَرَّد بها أهل المدينة.

وهذا السَّبب: أَنَّ أبا حنيفة لم يَصل إليه عدد قليل من الأحاديث لم يعلمها فقط، وإِلَّا الظَّن بأبي حنيفة عليه رحمة الله أَنْ لو وصله ذلك الحديث لقال به ولو كان بحديثٍ ضعيف.

أضرب لك مثالًا: قالوا: إِنَّ أبا حنيفة عليه رحمة الله لم يعمل بحديث النَّهي عن التَّحليل في النِّكاح.

قال أحد العلماء في كتابٍ له اسمه «رَفع الملام»: وقد تَتَبَّعت كُتب أبي حنيفة وتلميذَيه محمد بن الحسن وأبي يوسف فلم أجد أَنَّهم أوردوا ولا حديث في النَّهي عن التَّحليل، ولم يُورِدوه لا صحيحًا ولا ضعيفًا، بل ولم يَرُدُّوا عليه.

يعني لو كان خَصمهم الذي أمامه أورده عليهم لأوجدوا له توجيهًا؛ فَدَلَّ على أَنَّه لم يصل إليهم، ولم يقفوا عليه في ذلك الوقت.

وهذا يدلنا على أَنَّ العِلم مع حِفْظ الله ﷻ له إِلَّا أَنَّ الحفظ ليس بأَنْ يعلمه كُل أحد.

لو كان العِلم عِلمًا منطقيًّا (١+١=٢) لأصبح النَّاس مستوون فيه ولا فَرْق.

لكن هذا العِلم فيه فروقات من جهات:

الجهة الأُولى: أَنَّ بعضه قد يعلمه بعض ويخفى على آخرين، وبعضهم يفهمه أكثر من آخرين؛ لذلك جاء في الحديث «مَنْ يُرِد الله بِه خَيْرًا يُفَقِّهه» أي يُفَهِّمه، وفي لفظٍ: «يُفَقُّهه» أي يجعل الفِقْه له سِجِيَّةً.

فلذلك النَّاس يتفاوتون فيه، لكن الأُمَّة محفوظة من أَنَّ حُكْمًا شرعيًّا يخفى عن جميعهم، لا يمكن أَنَّ حُكمًا يخفى على جميع الأُمَّة، قد يخفى على بعضهم، قد يخفى مُستنده على بعضهم مع عِلْمه به لكنَّه لا يمكن أَنْ يخفى الحُكم على أحد.

الحديث قد يخفى، وهذا وُجِد في عهد الصَّحابة، بعض الصَّحابة عرف الحُكم ولم يعرف الحديث إِلَّا بعد ذلك، لكن الحُكْم لا يَخفى.

لَمَّا تَكلَّموا عن خفاء الدَّليل قالوا: لا بُدَّ من ظُهور دليل ولو مرجوح، وأَمَّا لو كانت المسألة لا دليل لها إِلَّا واحد فلا يمكن أَنْ يَخفى، وهذه مسائل مشهورة جِدًّا في المباحث الخاصَّة بها.

الجرح والتَّعديل ما هو؟ نقدٌ أَمْ تصحيح؟

هو اثنتان.

يعني التَّعديل والجَرح هُما أوصافٌ طارئة.

معنى (طارئة): يعني أَنَّها ليست ثابتة ابتداءً للإنسان.

هناك مدرسة تقول..، وهذه المدرسة مُتساهَل فيها جِدًّا، ولكن يوجد مَنْ يرى هذه المدرسة: أَنَّ الأصل: العَدالة.

أَنَّ الأصل فيمَنْ لم نعرف العدل حَتَّى يثبت الجَرح.

هذه المدرسة من باب الاحتياط للسُّنَّة لم يأخذ بها أغلب علماء الحديث؛ فأصبحوا يقولون: الأصل ليست العدالة ولا الجرح، وإِنَّما أَنَّه يكون مستورًا ومجهولًا؛ فلا نقبل حديثه إِلَّا إذا عُدِّل، ونَرُدُّه بالكُلِّية إذا جُرِح.

فهذه أوصاف تثبت وليست مُستصحبة.

فلا نقول: إِنَّ الأصل في الآدمي: التَّعديل، ولا نقول: الأصل في الآدمي: الجَرح.

وإِنَّما نقول: السِّتر، هو مستور، والمستور لا يُقبَل حديثه إِلَّا أَنْ يأتينا تعديلٌ وتجريح.

التَّعديل يكون بأمور متعددة؛ منها:

- النَّظر في عدالته من حيث الدِّين والصِّدق وعدم الكذب؛ لأَنَّه من الدِّين: أَن لا تكذب.

- ثانيًا: النَّظر في ضَبْطه؛ أهو ضابطٌ لِمَا يحفظ أَمْ لا يضبط لِمَا يحفظ.

ولذلك جاءت فترة من الفترات يقولون: فلان حَدَّث عنه إلى سنة كذا، الذين سمعوا بعد سنة كذا لا يُقبَل؛ فيعرفون السَّنة ويقولون: فلان أتى لفلانٍ فسَمع منه ثلاثة أحاديث من كتاب، والباقي من غير كتاب، لا تُقبَل إِلَّا هذه الأحاديث الثَّلاثة دون ما عداها.

فيقول مثلًا -والأمثلة بالعشرات، لا أقول مثالًا-: (الحسن عن سَمُرة) لا يُقبل إلَّا حديثًا أو حديثان، ومع عدا ذلك فإِنَّ الحسن لم يسمعه من سَمُرة.

- الأمر الثَّالث فيما يتعلَّق بالتَّعديل: السَّبر للأحاديث، هذا السَّبر: أَنَّني أنظر في الأحاديث التي حَدَّث بها، هل خَالَف غيره أَمْ لا؟.. فإنْ كانت أحاديث هذا الشَّخص خَالف غيره؛ فحينئذٍ نَرُدُّ حديثه ويُسَمَّى السَّبر.

أضرب لك مثالًا، والأمثلة أيضًا بالمئات وليست بالمثال: جاء أَنَّ حديثًا رُوي عن النَّبي صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أَنَّه نَهَى -الأمثلة كثيرة، لكن هذا الذي في الذِّهن- نَهَى عن التَّخَتُّم إِلَّا للسُّلطان.

فقيل لأحد العلماء الحديث في ذلك وهو أحمد؛ فقال: هذا الحديث رواه أهل الشَّام، وقد جاءت الأحاديث مستفيضةً عن النَّبي صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بجواز التَّخَتُّم.

فهذا السَّبر للأحاديث، والاستقراء للنُّصوص يُبَيِّن هل هذا الرَّجل زاد حرفًا أو نَقَص حرفًا.

أنا أقول لك: من أعجب الأمور: أَنَّهم ينظرون في الحرف الواحد أَيُّها أصح.

أضرب لك مثالًا: لَمَّا يقوم الشَّخص راكعًا إلى أن يستتم قائمًا فهذا يُسمى تسميعًا (يقول: سَمِع الله لِمَنْ حَمده)، وبعدها التَّحميد يقول: (رَبَّنا ولك الحمد).

وَرَد عن النَّبي صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في التَّحميد أربع صِيَغ، كُلُّها مروية: (اللهم رَبَّنا ولك الحمد)، (اللهم ربنا لك الحمد)، (ربنا لك الحمد)، (ربنا ولك الحمد)؛ أربع صِيَغ.

نَظَر علماء الحديث: أَيُّها أصح هذه الألفاظ الأربع وأكثرها رواة؟

فوجدوا أَنَّ أَصَحَّها بإثبات الواو وعدم وجود (اللهمَّ).

مثالًا آخر: حديث هشام بن عروة، عن أبيه في المستحاضة، لَمَّا قال النَّبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «امكثي قَدْر حيضتك» أو «امكثي حيضتك» أَيُّهما أصح؟

قال أحمد: أصحهما إسنادًا: «امكثي قَدْر حيضتك»، في سياقنا الذِّهني واحد.

لَمَّا جاء النَّبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فقال: «ذكاة الجنين ذكاةُ أُمِّه»، أو «ذكاةَ أُمِّه».

قالوا: مَنْ رواها فقال: «ذَكاة الجنين ذكاةَ أُمِّه» أخطأ، والصَّواب أَنَّ «ذكاة الجنين ذكاةُ أُمِّه»، وذكروا بالأسانيد كيف كانت ذلك، أَنَّها بالضَّم وليست بالنَّصب.

وينبني عليها اختلاف حُكمي.

هؤلاء الذين نقلوا ذلك بنوه على أمرين:

- استقراء.

- وفَهْم.

فإِنَّ التَّغيير من الرَّفع للنَّصب يتغير الحُكم، وإِنْ كان تستطيع أَنْ تجد له توجيهًا لغويًّا في الموائمة بين النَّصين.

ولذلك الذي يقرأ كلام علماء الحديث يؤمن بأَنَّ هذه من الله ﷻ، ليس من صُنع البشر.

موروث ضخم جِدًّا.

أضرب لك مثالًا في الجرح والتَّعديل، ولا بأس أَنْ نُسَمِّي الذي قاله.

الدكتور بَشَّار عَوَّاد كان هنا في الرِّياض في أحد المحافل والنَّدوات مثل هذه، فكنا نتكلم فقال: حَقَّق تاريخ بغداد.

وكنت أعجب: أَنَّ الذي –طبعًا أنقل كلامه الآن بالمعنى وهو حي- يقول: الذي شَقَّ القنوات في بغداد وبنى الجسور لا يكاد يُذكَر اسمه، وإن ذُكِر اسمه ذُكِر اسمًا من غير تفصيلٍ في حياته.

بينما زَبَّال في بغداد وحَمَّال للأمتعة في بغداد يُكتَب في ترجمته بضع صفحات.

السَّبب: أَنَّ ذاك الزَّبَّال وذاك الحَمَّال روى حديثًا واحدًا عن النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فجمعوا في ترجمته صفحات، يجمعون الأحاديث التي رواها كلها لكي يُسبَر حاله.

منهم شيوخه، منهم تلامذته، إِنْ كان نَفْي الجهالة أَمْ عدم نَفْي الجهالة، ماذا قيل فيه.

فهذا الأمر تعلم أَنَّه ليس من صُنع البشر، وإِنَّما هو بتأييدٍ من الله عَزَّ وَجَلَّ.

فالجرح والتَّعديل عجيب جِدًّا.

إذًا هذا الذي بنى قناطر وحُفر في زمانه هو الأكبر، وهو الأغنى، وهو الأجدر، وهو الذي يستطيع أَنْ يُؤلَّف له كُتب بماله.

ذاك الضَّعيف رَفعه الله عَزَّ وَجَلَّ.

والعجيب: أَنَّ عِلْم الحديث ما كان يطلبه في سنوات كثيرة جِدًّا إِلَّا الفقراء، لا يريدون به مَطمعًا.

أبو حاتم مع أبي زُرعة يقول: ذَكَرا في قصتهما، رحلتهما غريبة جِدًّا، من أغرب الرِّحل في طَلَبهم الحديث.

منها أَنَّهم قالوا: وجدنا السُّلحفاة فأكلوها من شِدَّة الجوع الذي وجدوه بجانب شاطئ البحر؛ لأجل لا شيء إِلَّا طَلَب الحديث.

أحد رواة البخاري وهو أبو وقت السِّجزي وهو من علماء سجستان، وهي الآن في أفغانستان، أو خلف أفغانستان، لا أعرف لأني في الجغرافيا ضعيف.

أتى به أبوه ليسمع البخاري، وكان يقول: لا بُدَّ أَنْ تتعب لكي يُبارَك لك في عِلمك، بعض النَّاس هذه ثقافتهم، سياسته: اتعب في طَلب الشَّيء لكي يُبارك لك فيه.

يقول: أتيت مع والدي صغيرًا فتعبت في الطَّريق، فقال لي والدي: احمل حجرين، فحملت حجرين في يدي، قال: فتعبت، فقال لي والدي: ارمِ أحد الحجرين، قال: فلمَّا رميته أحسست بنشاط، فمشيت معه، ثُمَّ تعبت، فقال: ارم الحجر الثَّاني، فلما رَميت الحجر الثَّاني نشطت، فمشيت، فلمَّا تعبت حملني والدي على ظهره.

أبو الوقت السِّجزي هذا نسخته وروايته من أعلى الأسانيد، لِمَنْ يهتم بالأسانيد العُليا، وتوجد جُزءًا الآن بخَطِّه التي عليها سماعه، موجودة إلى الآن وهي عمرها أكثر من أَلف سَنة.

ولعلها بَركة دعوة والده، أو لسبب عِلْمه عند الله ﷻ.

فأنا أقصد: قضية الجرح والتَّعديل والرِّواية قبل وبعد التَّدوين عجيبة جِدًّا، تشعر أَنَّك في عالم ضَرْب من الخيال، وما ذاك إِلَّا من الله ﷻ، لا يريدون مالًا، لأَنَّهم فقراء، دائمًا أصحاب الحديث لا يُولُّون القضاء؛ لأَنَّ أهل الفقه هو الذين يُوَلَّون القضاء، أهل الحديث مساكين فقراء دائمًا، وخاصَّة في العصور القديمة؛ ولذلك هي من الله ﷻ.

نستأنف المُداخلات.

الدكتور محمود عَمَّار

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

ثلاثة أمور أبدأ بها أَوَّلًا هذه المحاضرة التي جاءت في أوانها ونحن مُتَعَطِّشون كُلَّ العَطَش للاستماع عن الأحاديث النَّبوية وما يدور حولها من أقوال.

والأمر الثَّاني: هذا الأسلوب الجميل الذي اتَّبعه سعادة الدُّكتور في عَرْض هذه المحاضرة بأسلوبٍ لَبِق، وأسلوب المناجاة -إذا صَحَّ هذا القول- في الإجابة عن الأسئلة، والتَّدَفُّق العلمي حقيقةً الذي بَرَز من حديثه.

نقطة ثالثة: ما ذَكَره الأخ الفاضل في تعليقه عن أحمد أمين في أَنَّه يقول: إذا أردتَ أَنْ تُمضي أَمْرًا بين الأزهريين فلا تَقُل: إِنَّ هذا من المستشرقين، ولكن دُسُّه في الكلام كما دَسسته أنا في ظُهر الإسلام، وضُبح الإسلام، وما شَاكَل ذلك.

تجد الأقوال جميلة في بعضها.

أَوَّلها: أبدأ بالسُّنَّة، كُنَّا نودُّ أن نعرف أو يعرف الحاضرون من غير المُتخصصين: أَنَّ السُّنَّة: هي ما رُوي عن الرَّسول من قول أو فِعْل أو وَصْف أو تقريرٍ، وأَنْ نعرف شيئًا أيضًا عن تاريخ البخاري (مولده، ووفاته) لم يَرِد في المحاضرة.

المحاضرة مع تقديري للشيخ وعِلمه الجزيل الكثير أخذت طابع الحديث عن السُّنَّة، وليس الحديث عن «صحيح البخاري» مع أَنَّ عنوان المحاضرة: [الحديث عن صحيح البخاري تاريخًا ونَقدًا].

وأظـن أَنَّ مثـل هـذه المحاضـرة إذا أرادت أَنْ تـؤدي رسـالتها يجـب أَنْ تُرَكِّـز علـى الشُّبهات التي تدور، فنحن مُتَّفقون على السَّابق.

لكن النَّاس الذين يتحدثون اليوم وما يُرَوَّج يحتاجون إلى رَدِّ الشُّبهات التي تـدور حول مثلًا كلام محمود أبو رَيَّا في كتابه «الطَّعن في أبي هريرة».

أما تـاريخ السُّـنَّة: فقـد كفانـا الشـيخ عبـد الخـالق في الشَّـريعة في الأزهـر، ومصـطفى السِّباعي في رسالة الدُّكتوراه «السُّنَّة ومكانتها مـن التَّشـريع»، يعنـي مـا يـدور بـين النَّـاس كما سبق الأخ قبل قليل في السُّؤال: نهاية أسطورة «صحيح البخاري».

هذا لا يحتاج أن نقف عليه طويلًا، وأن نَـرُدَّ عليـه طـويلًا، وأن نـبرز أبـرز مـا يـدور أَنَّ اعتماد كُتب الصَّحيح على السَّند أكثر مـن اعتمـادهم علـى نَقْـد المتن الـذي تَفَضَّـل بـه الدُّكتور مزروق.

يعني المتن ما أخذ حَظَّه، هُم يقولـون: إِنَّ عنايـة المسـلمين كانـت بـالجرح والتَّعـديل لمعرفة الإسناد، أَمَّا متن الأحاديث ففيها كثير مـن الأقـوال التي لـم تحتج إلـى مناقشـة وإلى ردود، ومثل هذه المحاضرة جديرة بالتَّناوُل.

أريد أَنْ أشير أيضًا إلى بعض النِّقاط التي وردت في المحاضرة:

ذاكرة العرب بالحفظ: أنا تنقلت في البوادي وتنقلَّت في القُرى قبـل خمسين سـنة لَمَّـا كان التَّعليم قليل والمواصلات محدودة كُنَّا إذا توصلنا إلى قريةٍ من القُرى أهـل القريـة يستقبلون القـادمين علـومكم، فيقـول: والله نزلـت عنـدنا أمطـار، وتَـزَّوج فـلان، ورَحَـل فلان؛ لأَنَّ هذا من قبيل الرِّواية؛ هذا شيء.

أيضًا من الحديث عن التَّواتُر على سبيل المثال، يعني ليس في القرآن ولا في السُّنَّة كيف نصلي، فالصَّلاة جاءت بالتَّواتر، نحن لا نختلف أَنَّ الظُّهر أربعة، والعصر أربعة، والمغرب ثلاثة، فكيف جاء ذلك وليس في الكتاب ولا في السُّنَّة.

لكن هذا جاء أيضًا من قبيل التَّواتُر.

في أخبار كثيرة من هذا القبيل.

التَّصحيف ودوره: أظن من المُحققين للبخاري أو الذين اشتغلوا عليه: الأستاذ أحمد صقر الذي كان في جامعة أُم القُرى، مثلًا: لَمَّا يقول: كان الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَشُدُّ الحَجر على بطنه.

يقف عليها طويلًا، يعني ما معنى (أَنْ يشد الرَّسول الحجر على بطنه)؟ مَنْ قال: أَنَّ الجوع يُعالَج بشَدِّ الحِجارة؟ وهل كان الرَّسول من الخشونة بمكان أن يضع حَجَرًا على بطنه ليملأ فراغ بطنه؟

ولكن نقول: الكتب كانت تُنقَل بالكتابة اليدوية، ورُبَّما سقطت نقطة على حرف الزَّاي فأصبحت (كان يربط الحُجُز على بطنه) يعني كان يشد الحزام حتَّى لا يشعر بالجوع.

في أشياء كثيرة تحتاج إلى نَظَر من هذا القبيل.

يعني حديث الرَّسول: عُوتب الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أَنَّه قَبِل الفداء في الأَسرى ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنفال:٦٧]، ونَزل القرآن بِنَقْد ذلك.

التَّأبير وأَنَّ الرَّسول يقول: «أَنْتم أَعْلَم بِشئون دُنياكم».

هذا ما يُثيره المُشبهون في كُتب الحديث، وهي أَوْلَى بالمعالجة والتَّصحيح.

شكرًا للمحاضرة الجميلة.

الدكتور عبد السلام:

بالنسبة لماذا أُورِد ترجمة البخاري: لأنني لم أَقُل البخاري، وإِنَّما تكلَّمت عن كتابه.

ثانيًا: هذا الكلام الذي تَكَلَّم فيه الذي هو «صحيح البخاري» هو أمران: كتابٌ، ومضمون (وهو السُّنَّة).

ولذلك فإِنَّنا عندما نتكلم عن المضمون فإِنَّنا نتكلم عن السُّنَّة، وهذا من النَّقص الفصل بينهما.

ولذلك فإِنَّ كُلَّ مَنْ قَدَح في كتابٍ وخاصَّة هذا الكتاب أو نحوه: فيقصد القَدْح فيها، كما أَنَّ القَدْح في بعض أعيان الصَّحابة المقصود: روايتهم.

لماذا لم تُذكَر الشُّبَه؟

لسببين:

السَّبب الأَوَّل: أَنَّ البخاري ليس هو المقصود، وإِنَّما المقصود: السُّنَّة، وإِنَّما جُعِل شمَّاعة يُعَلَّق عليه النَّقد.

الثَّاني: لماذا لم أُورِد الشُّبهة؟

أَنَا أوردتُ في ضِمن كلامي جواب جميع أو كثيرٍ من الشُّبَه، ولم أُورد الشُّبهة؛ لأَنَّ أحيانًا إذا جاءت الشُّبهة قبل وُرود رَدِّها قد تدخل الشُّبهة ولا تخرج؛ ولذا فإِنَّ السِّياق الصَّحيح: أنْ تذكر سَردًا تاريخيًّا فيه المضمون، فإذا اقتُنِع بالفكرة ثُمَّ بعد ذلك جاء المُعترض فإِنَّه حينئذٍ تثبت عنده.

أَمَّا يأتي الشَّخص صافي الذِّهن، خاوي الوِفاض ثُمَّ تعطيه شُبهة، ثُمَّ تقول رَدَّها فيصعب ذلك.

ولذلك بعض الطَّلبة في بعض التَّخصصات أُوردت له هذه الشُّبَه في موضوعٍ آخر، فقال أحد الطَّلبة وهو في تَخَصُّصٍ (يعني شهادة عليا) فقال لمُدَرِّسه: يا دكتور! دخلت وما خرجت.

ونُقِل مثل ذلك عن الفَخْر.

ونُقل نحو ذلك عن الغزالي.

لذلك مثل طريقة إيراد ليست هي الطَّريقة، ولهم كلام في تقرير هذا المبدأ.

في مسألة نَقْد المتن: النَّقد موجود، ولكن نَقْد المتن أصبح عندنا الآن يختلف عن طريقة النَّقد القديمة، كان في نَقْد باحترام؛ احترام في عدم التَّجرُّؤ على شَرْع الله ﷻ من جهة، ومن جهة أخرى نَقْد بقواعد مُقَرَّرة ومُرَتَّبة سابقًا.

لماذا بعض المُحَدِّثين يروي الحديث؟

عندهم قاعدة مشهورة: أَنَّ مَنْ أسند فقد بَرِئت ذِمَّته، ويقول هذا النَّقد لغيره: أنا أسندت ونقلتُ النَّص كما هو.

مسألة التَّصحيف موجود، أُلِّفت كُتبًا في التَّصحيف.

أبو علي بن العسكري –ليس أبو هلال اللُّغوي، وإِنَّما الثَّاني المحَدِّث- له كتاب في التَّصحيف مطبوع في ثلاث مُجَلَّدات وغيرها.

الحديث الذي أوردته ورد باللَّفظين، ونَصَّ على اللَّفظين القاضي عياض في «مشارق الأنوار»؛ فقال: إِنَّه وَرَدَ باللَّفظين معًا.

وأكثر الرِّوايات والأقرب، ووَجَّهها القاضي عياض، وعياض من علماء اللُّغة الكبار في كتابه «مشارق الأنوار» الذي اختصره ابن قرقول، واختصره مَنْ بعده، جَمَع فيه الألفاظ اللُّغوية في «الصَّحيحين» و«موطأ مالك».

مسألة اجتهاد النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: نعم، من أعظم الكُتب التي أُلِّفت في التَّفريق بين ما يصدر من النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باعتباره وَحْي وما يصدر من النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باعتباره اجتهادٍ ورَأي: هو كتاب «الإحكام» للقرافي، الإحكام في تمييز الفتوى عن الأحكام.

وقد لَخَّص ابن القيم في «زاد المعاد» كثيرًا من أفكار هذا الكتاب.

هذا الكتاب كتاب عظيم جِدًّا حقيقةً، جَمَعَ القواعد السَّابقة قبله، وهي مسبوق له، في التَّفريق بين الأمرين.

فهناك قواعد أوردها علماء الشَّريعة في بيان ما صَدَر عن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من باب الوحي فلا يجوز مخالفته، وما صَدَر منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باعتباره رأيًا لكونه قاضيًا أو لكونه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واليًا؛ فصَدَر من باب السِّياسة الشَّرعية.

وهذه لها مبحث طويل لا أريد أَنْ أُعطي بعضًا فيكون الكلام ناقصًا غير تَام، وإِلَّا تمييزها واضح جِدًّا، وهو موجود عند جميع العلماء بلا تَمييز في هذه الجزئية.

نختم بهاتين المُداخلتين:

أُولاهما من حبيبنا أبي قُصي أستاذ الجيل إبراهيم التُّركي.

السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وأسعد الله أوقاتكم بكل خير.

شكرًا لمدير هذه النَّدوة، وشكرًا للشيخ الدكتور عبد السلام على هذه المحاضرة القَيِّمة التي في تقديري كانت مستوفية وَفَّقه الله، والحقيقة أَنَّني انبهرت بكل ما فيها.

والذي زادني أكثر إعجابًا هي الإجابات المتمكنة، ورحبة الصَّدر، وَفَّقه الله.

الحقيقة ليس لدي شيء أقوله إِلَّا هذا.

ولكن تصديقًا لِمَا قال على موضوع الحفظ:عندي طرفة لي زميل وكُنَّا في المعهد العلمي في السَّنة الثَّالثة عام (٧٥)، وكان اسمه رحمه الله عبد الله الصبي... ، من تلاميذ ابن سعدي، وكان من شِدَّة حِفظه مشهورًا.

والمُدَرِّس أعطانا الدَّرس وقال: يا شيخ عبد الله، وكان يسميه الشَّيخان البخاري ومسلم، وقال له المُدَرِّس: ...، أظن المُدَرِّس كان .. على هذه الكلمات..

بارك الله فيك.

نختم بمداخلة أخينا الدكتور عبد الكريم ..

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

والصَّلاة والسَّلام على سيدنا محمد رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

أشكر هذه النَّدوة الكريمة وهذا اللِّقاء الكريم.

وأشكر لمُحاضرنا الكريم هذه المحاضرة المَعنية بالحديث النَّبوي.

وفي ظِل الهَجمة القائمة في هذه الأيام على مدرسة الحديث النَّبوي أو على السُّنَّة النَّبوية فإِنِّي أشكر كُل مَنْ يعمل في هذا المجال.

وأقول: إِنَّ مدرسة الحديث النبوي في رجالها سَلَفًا، وفي رجالها خَلفًا، فالمدرسة المُتقدمة وَضعت الأُسس في مسألة هذه المدرسة وعِلم الحديث، فلم يترك المُتقدِّمون للمتأخرين أي شيء، وإِنَّما جاء المتأخرون مُتَمِّمين لِمَا بدأ.

ويحضرني في هذا الكلام أَنَّ مدرسة الحديث النَّبوي قامت في الأصل على النَّص، ثُمَّ جاء عِلْم الرِّجال لتقييم النَّص من خلال عِلْم الرِّجال.

ويحضرني في هذا المقام: أَنَّ مدارس المصطلح للدُّول الغربِية وخاصَّةً أمريكا أطلقت اسم المصطلح التَّاريخي اسمه علم الميثودولوجيا، وكان الدكتور أسد رستم رئيس دائرة التَّاريخ في الجامعة الأمريكية في جامعة شيكاغو عام (١٩٢٣)، تَخَرَّج منها بمرتبة الدُّكتوراه.

وراعه أَنْ يكون هذا العِلم يختصُّ فيه الغربيون ويدَّعون أَنَّه عِلمهم.

وعاد إلى الشَّام ليستلم دائرة التَّاريخ.

وفي سنة ١٩٣٦ للميلاد كانت ذِكْرى مرور أَلف سنةٍ على وفاة أبي الطَّيب المُتَنبِّي، فوقعت عينه على كتاب الإلماع مخطوطًا للقاضي عياض الذي عُرِف المغرب به.

فما أَنْ اطَّلع على الكتاب إِلَّا قال: لماذا الغربيون يقولون: أَنَّ هذا العِلم علمنا، وهذا عِلم آبائنا وأجدادنا؟! ومسيحي.

يعني انتصر لهذه المدرسة وكَتَبَ كتابًا أمضى فيه ثلاث سنواتٍ وأصدره عام (١٩٣٩)، وكان يقصد دمشق الشيخ مدحت البيطار، وفي حماس الشيخ سعيد النَّعسان؛ ليُوَثِّق الحديث، وأخرج هذا الكتاب.

ومن جمالية هذا الكتاب: أَنَّه جاء بسِتَّة صفحاتٍ من كتاب ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وعندما أقاموا حفلة تأبينٍ لهذا،أحد الخوارنةقال وكأَنَّهم أرادوا أَنْ يُسقطوا هذا الكتاب.

يعني لو قام السِّباعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يدفع طُلَّابه لقراءة هذا الكتاب لمساندة أو لدعم أو لتوثيق عِلْم الحديث في مدرسة الحديث النبوي.

وهذا ما أحببت لَفْت النَّظر إليه.

وقال هذا الخوري.

ومن عجيب أَمْر هذا الرجل: أَنَّه أتى بستة صفحات من كتاب ابن تيمية ليُوَثِّق نَصَّه في عِلْم الأصول وعِلْم المصطلح.

وشكرًا لكم، وبارك الله في جهدكم.

الدكتور عبد السلام: لا تعليق ما شاء الله.

المحاور: قُبيل الختام، لعلي أريد إعلانيين:

فيسُرُّ مركز حمد الجاسر الثَّقافي دعوتكم إلى محاضرة بعنوان: رحلة بلجريف إلى وسط الجزيرة العربية وشرقيها قراءة وتقويمًا.

وسيقدم المحاضرة الأستاذ عدنان السيد محمد العَوَّامي السبت القادم.

كما نشفعها بإعلانٍ آخر: وهو أَنَّ منتدى ثلوثية با محسون الثقافي تعتزم إقامة محاضرة بعنوان [تجربة سوق لندن في المالية الإسلامية] يتحدث فيها سعادة الدُّكتور محمد بن وليد السويدان الثَّلاثاء القادم الحادي والعشرين من شهر جمادى الآخرة، السَّاعة السَّابعة وخمس وأربعين دقيقة.

لا يسعنا في خاتمة الخاتم إِلَّا أَنْ نشكر الله تعالى أَنَّ هَيَّأ مثل هذا اللِّقاء، كما نشكر ضيفنا الكريم ومُحاضرنا المفضال الأستاذ الدكتور عبد السَّلام الشويعر على ما أفضل به من محاضرتين؛ أُولاهما كانت إلقاءً، والأخرى كانت حوارًا وسجالًا.

فشَكَرَ الله له ما أفضلَ به.

نلتقيكم دائمًا على الخير والحب، والمودة.

حَتَّى ذلكم الحين نستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه.

والسَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.